

Distr.: General
14 June 2024
Arabic
Original: English



مجلس حقوق الإنسان

الدورة السادسة والخمسون

18 حزيران/يونيه - 12 تموز/يوليه 2024

البند 2 من جدول الأعمال

التقرير السنوي لمفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان

وتقارير المفوضية السامية والأمين العام

تقرير اللجنة الدولية المستقلة المعنية بالتحقيق في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وفي إسرائيل*

موجز

في هذا التقرير، المقدم عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان د-1/30، تنتظر اللجنة الدولية المستقلة المعنية بالتحقيق في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وفي إسرائيل في انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني والجرائم الدولية التي يُحتمل أن تكون قد ارتكبتها جميع الأطراف في الفترة ما بين 7 تشرين الأول/أكتوبر و31 كانون الأول/ديسمبر 2023.

* قُدم هذا التقرير إلى شعبة خدمات المؤتمرات لتجهيزه بعد الموعد النهائي بغية تضمينه أحدث المعلومات.



الرجاء إعادة الاستعمال

أولاً- المقدمة والمنهجية

1- يقدم هذا التقرير موجزاً للنتائج الوقائية والقانونية التي توصلت إليها اللجنة بشأن الهجوم الذي شُن في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 على أهداف مدنية ومواقع عسكرية في إسرائيل، بما في ذلك الهجمات بالصواريخ وقذائف الهاون. كما يتضمن التقرير استنتاجات وقائية وقانونية بشأن العمليات والهجمات العسكرية الإسرائيلية وفرض الحصار الشامل وإجلاء المدنيين وتشريدهم وشن الهجمات على المباني السكنية ومخيمات اللاجئين في الأرض الفلسطينية المحتلة، وبصورة رئيسية في قطاع غزة، في الفترة ما بين 7 تشرين الأول/أكتوبر و31 كانون الأول/ديسمبر 2023. وبالإضافة إلى ذلك، يحتوي التقرير على معلومات عن الحوادث التي وقعت بعد 31 كانون الأول/ديسمبر 2023 والتي اعتُبرت فظيعة وتمثل اتجاهًا سائدًا. وتعرض ورقتا غرفة الاجتماعات النتائج التفصيلية التي توصلت إليها اللجنة بشأن كلا الوضعين⁽¹⁾. وينبغي قراءة هذا التقرير بالاقتران مع هاتين الورقتين.

2- وقد أرسلت اللجنة ستة طلبات إلى حكومة إسرائيل للحصول على معلومات وعلى إمكانية الوصول وطلباً واحداً إلى حكومة دولة فلسطين للحصول على معلومات. وقدمت حكومة دولة فلسطين تعليقات مستفيضة. ولم يرد أي رد من حكومة إسرائيل.

3- وقد بدأت اللجنة في جمع المعلومات صباح يوم 7 تشرين الأول/أكتوبر، مع تطور الأحداث على الأرض، وطبقت نفس المنهجية ونفس معيار الإثبات المعتمدين سابقاً في تحقيقاتها⁽²⁾. وجرى حتى الآن جمع الآلاف من العناصر المستمدة من مصادر مفتوحة، وجرى استلام أكثر من 350 عنصراً بعد توجيه الدعوات المفتوحة إلى تقديم ورقات والصادرة في 20 تشرين الأول/أكتوبر و1 كانون الأول/ديسمبر 2023⁽³⁾. وجمعت مواد المصادر المفتوحة جمعاً منهجياً وفقاً للمعايير الدولية المتعلقة بحفظ المحتوى المنشور على شبكة الإنترنت ووفقاً للقواعد المتعلقة بمقبولية الأدلة الرقمية. وجرى عند الحاجة التحقق من مواد المصادر المفتوحة التي جمعت، وذلك في المقام الأول عن طريق الإحالة النصية المتقاطعة الشاملة، باستخدام مجموعة واسعة ومتنوعة من المصادر ذات السمعة الطيبة التي استُكملت بفحص جنائي متقدم، بما في ذلك التحقق باستخدام الوسائط الإعلامية المرئية، وتحليل الموقع الجغرافي والموقع الزمني، واستخراج البيانات الوصفية والتعرف على الوجوه.

4- وقد أجرت اللجنة مقابلات عبر الإنترنت مع الضحايا والشهود واستعانت بمصادر متعددة للمعلومات. وقامت اللجنة ببعثة إلى مصر وتركيا في الفترة من 28 شباط/فبراير إلى 8 آذار/مارس 2024 لجمع روايات مباشرة من الناجين والشهود. والتقت بأكثر من 70 ضحية وشاهداً، أكثر من ثلثهم من النساء.

5- وقد واجهت اللجنة العديد من التحديات في إجراء تحقيقاتها. ففيما يتعلق بغزة، كانت قدرة اللجنة على الاتصال بالضحايا والشهود محدودة بسبب استمرار القتال على الأرض وتعطل الاتصالات بشكل كبير. وقد أعلن المسؤولون الإسرائيليون مراراً رفض الحكومة التعاون مع تحقيق اللجنة⁽⁴⁾.

(1) ورقات غرفة الاجتماعات متاحة على الصفحة الشبكية للجنة، على الرابط التالي: <https://www.ohchr.org/en/hr-bodies/hrc/co-israel/index>

(2) انظر الرابط: https://www.ohchr.org/sites/default/files/2022-01/TORs-UN-Independent_ICI_Occupied_Palestinian_Territories.pdf

(3) انظر الرابط: <https://www.ohchr.org/en/hr-bodies/hrc/co-israel/call-submissions-international-crimes-7-october-2023>؛ والرابط: <https://www.ohchr.org/en/hr-bodies/hrc/co-israel/call-submissions-gender-based-crimes-7-October-2023>

(4) انظر الرابط: <https://x.com/giladerdan1/status/1730284375105819003?s=46&t=-c1Omps22oOQ4HkH3ayKdG>

وبحسب ما ورد، قام المسؤولون الإسرائيليون بمنع العاملين في المجال الطبي وغيرهم من التواصل مع اللجنة بعد أن اتصلت اللجنة بالمهنيين الطبيين العاملين في إسرائيل في كانون الأول/ديسمبر 2023⁽⁵⁾.

6- ويجب النظر إلى كل من هجوم 7 تشرين الأول/أكتوبر في إسرائيل والعملية العسكرية الإسرائيلية اللاحقة في غزة في سياقهما. فهذه الأحداث قد سبقتها عقود من العنف والاحتلال غير المشروع وإنكار إسرائيل لحق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم، كما تجلى ذلك في استمرار ترحيلهم القسري، ونزع ملكيتهم، واستغلال مواردهم الطبيعية، وفرض الحصار على قطاع غزة منذ عام 2007، ومواصلة بناء المستوطنات وتوسيعها في الضفة الغربية، والتمييز والقمع المنهجين ضد الشعب الفلسطيني.

ثانياً - الإطار القانوني

7- حددت اللجنة الإطار القانوني الدولي المنطبق في الأرض الفلسطينية المحتلة وفي إسرائيل في تقاريرها الأربعة السابقة المقدمة إلى الجمعية العامة ومجلس حقوق الإنسان⁽⁶⁾ وفي اختصاصاتها⁽⁷⁾. وتشير اللجنة إلى أن الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية وغزة، والجولان السوري المحتل، التي ترزأ حالياً تحت الاحتلال الإسرائيلي، مشمولة بالقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان

ثالثاً - النتائج الوقائية: الأفعال التي ارتكبتها كتائب عز الدين القسام والجماعات المسلحة الفلسطينية الأخرى في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 في إسرائيل

ألف - مقدمة

8- في 7 تشرين الأول/أكتوبر، شن أكثر من 1 000⁽⁸⁾ عضو من أعضاء الجناح العسكري لحركة حماس⁽⁹⁾ والجماعات المسلحة الفلسطينية الأخرى، برفقة مدنيين فلسطينيين⁽¹⁰⁾، هجوماً منسقاً على أهداف مدنية وقواعد عسكرية إسرائيلية في جنوب إسرائيل بالقرب من الحدود مع غزة. ودخل المهاجمون إسرائيل براً وبحراً وجواً تحت غطاء هجوم غير مسبوق بالصواريخ وقذائف الهاون استهدف جنوب ووسط إسرائيل.

9- ووفقاً لمصادر إسرائيلية، قُتل أكثر من 1 200 شخص بشكل مباشر على أيدي أفراد من الجماعات المسلحة الفلسطينية المختلفة وأفراد آخرين، وكذلك بالصواريخ وقذائف الهاون التي أطلقت من غزة. وكان من بين القتلى 809 مدنيين على الأقل، من بينهم على الأقل 280 امرأة و68 مواطناً أجنبياً،

(5) انظر الرابط: <https://www.timesofisrael.com/government-forbids-doctors-from-speaking-to-un-group-investigating-oct-7-atrocities/?s=08>

(6) انظر الوثائق: A/77/328، وA/78/198، وA/HRC/50/21، وA/HRC/53/22.

(7) انظر الرابط: https://www.ohchr.org/sites/default/files/2022-01/TORs-UN-Independent_ICI_Occupied_Palestinian_Territories.pdf

(8) انظر الرابط: https://www.gov.il/BlobFolder/news/swords-of-iron-war-in-the-south-7-oct-2023/en/English_Swords_of_Iron_Hamas%20Invasion%20-%20Full%20Map%20-%20v5.pdf

(9) يُعرف رسمياً باسم "كتائب عز الدين القسام"، وتستخدم اللجنة مصطلح "الجناح العسكري لحماس" أو "مقاتلو حماس".

(10) تستخدم اللجنة مصطلح "المدنيون الفلسطينيون" للإشارة إلى أهالي غزة الذين يرتدون ملابس مدنية جرى التعرف عليهم على أنهم شاركوا في الهجوم. وفي بعض الحالات، لم تتمكن اللجنة من تحديد ما إذا كانوا جزءاً من الجناح العسكري لحماس أو من جماعة مسلحة فلسطينية أخرى غير تابعة للحكومة أو ما إذا كانوا مدنيين مشاركين بشكل مباشر في الأعمال العدائية.

و314 عسكرياً إسرائيلياً⁽¹¹⁾. وكان من بين القتلى 40 طفلاً، من بينهم ما لا يقل عن 23 ولداً و15 بنتاً، و25 شخصاً تبلغ أعمارهم 80 عاماً فأكثر. وبالإضافة إلى ذلك، نُقل 14 970 شخصاً مصاباً إلى المستشفيات لتلقي العلاج. وجرى اختطاف 252 شخصاً على الأقل واقتيدوا إلى غزة كرهائن، من بينهم 90 امرأة و36 طفلاً وعدد من كبار السن، بالإضافة إلى نحو 20 فرداً من أفراد القوات الأمنية الإسرائيلية؛ وقد قُتل كثير من أفراد للقوات الأمنية الإسرائيلية منذ ذلك الحين أثناء احتجازهم في الأسر. وحتى 26 أيار/مايو 2024، جرى إطلاق سراح أو إنقاذ 128 رهينة. ويشمل هذا العدد جنث الرهائن المقتولين التي جرى استردادها. وحتى 26 أيار/مايو 2024، كان لا يزال 128 رهينة محتجزين أحياءً أو أمواتاً⁽¹²⁾.

10- وبدأ الهجوم في الساعة 6:30 صباحاً بوابل شديد من الصواريخ وقذائف الهاون التي أطلقت على القرى والبلدات الإسرائيلية الجنوبية. وبينما جرى اعتراض كثير من الصواريخ عن طريق استخدام نظام القبة الحديدية الإسرائيلي، فإن 18 مدنياً على الأقل قُتلوا بسبب إصابتهم بمقذوفات مباشرة أثناء الهجوم وفي الأسابيع التي تلتها⁽¹³⁾. وقد أعلن الجناح المسلح لحركة حماس والجهاد الإسلامي في فلسطين مسؤوليتهما عن الهجوم، وأعلننا في عدة بيانات عن نيتيها استهداف مواقع مدنية.

11- وجرى إجلاء نحو 150 000 شخص من منازلهم في جنوب إسرائيل في 7 تشرين الأول/أكتوبر وبعده مباشرة. وحتى نيسان/أبريل 2024، كان معظمهم لا يزالون نازحين وقيمون في فنادق ومساكن مؤقتة⁽¹⁴⁾.

باء - القتل وإساءة المعاملة والاختطاف في مواقع مدنية

12- في 7 تشرين الأول/أكتوبر، هاجم الجناح العسكري لحركة حماس والجماعات المسلحة الفلسطينية الأخرى ومدنيون أهدافاً مدنية مختلفة في 24 محلية على الأقل، فضلاً عن مهاجمة أماكن عامة ومهرجانات منظمّة في الهواء الطلق، حيث تحرك المسلحون بشكل منهجي من منزل إلى منزل، وأضرموا النيران في المنازل، وأطلقوا النيران على الملاجئ الخاصة والعامة، وأخرجوا الناس من مخابئهم، وقتلوا وجرحوا واختطفوا مدنيين. وحققت اللجنة في ست هجمات مختلفة في "بيثيري" وثمان هجمات في "تير عوز"، شملت كل منها العديد من الضحايا، من الأسر نفسها بشكل عام.

13- وفي كيبوتس "بيثيري"، قُتل 105 مدنيين (63 رجلاً و42 امرأة) على أيدي عناصر من الجناح العسكري لحماس والجهاد الإسلامي في فلسطين وكذلك على أيدي مدنيين من غزة. ودخل المهاجمون إلى الكيبوتس وأطلقوا النار على السكان والسيارات والحيوانات الأليفة والمنازل، وقتلوا وأصابوا السكان، وأضرموا النيران في المنازل واختطفوا 31 مدنياً (13 رجلاً و18 امرأة) واقتادوهم إلى غزة. وفي إحدى الحالات، أُطلق

(11) لا توفر بيانات الحكومة الإسرائيلية أرقاماً مصنفة عن عدد المدنيين الذين قُتلوا. وقد استندت اللجنة في ذكر الرقم المذكور أعلاه إلى إحصاء يدوي جرى الحصول عليه على الموقع الشبكي لمؤسسة التأمين الوطني في إسرائيل (انظر الرابط: <https://laad.btl.gov.il/Web/He/TerrorVictims/Default.aspx?lastName=&firstName=&fatherName=&motherName=&place=&year=&month=&day=&yearHeb=&monthHeb=&dayHeb=®ion=&eriod=32%22>) (باللغة العبرية).

(12) Government of Israel, Ministry of Foreign Affairs (حكومة إسرائيل، وزارة الخارجية) (الرابط: <https://www.gov.il/en/pages/swords-of-iron-war-in-the-south-7-oct-2023>) (يرجع تاريخ آخر زيارة إلى 11 حزيران/يونيه 2024). ويشمل هذا العدد أربع رهائن إسرائيليين تحتجزهم حماس منذ عام 2014.

(13) انظر الرابط: <https://www.gov.il/en/Departments/news/swords-of-iron-civilian-casualties#Civilian%20casualties>

(14) انظر الرابط: https://www.gov.il/BlobFolder/news/swords-of-iron-war-in-the-south-7-oct-2023/en/English_Swords_of_Iron_Israel-Hamas%20Conflict%202023.pdf

النار على طفلة عمره تسعة أشهر وقُتلت أثناء اختبائها مع أمها في غرفة آمنة. وفي حالة أخرى، جرى إخراج أربعة أشخاص على الأقل من منازلهم وقُتلوا في محيط بلدة "بيئيري"، ومن المحتمل أن يكون ذلك أثناء نقلهم إلى غزة.

14- وفي كيبوتس "نير عوز"، قُتل 46 مدنياً (33 رجلاً و13 امرأة) على يد أفراد من كل من الجناح العسكري لحركة حماس، والجهاد الإسلامي في فلسطين، وكتائب شهداء الأقصى، والجناح المسلح لحركة المجاهدين الفلسطينية، والجناح المسلح للجان المقاومة الشعبية. كما شارك مدنيون فلسطينيون في عمليات القتل. وجرى اختطاف اثنين وسبعين شخصاً من سكان الكيبوتس (37 رجلاً و35 امرأة) ونُقلوا إلى غزة. وفي كيبوتس "نير عوز"، قُتلت امرأة عمره 79 عاماً وحفيدتها المصابة بالتوحد والبالغة من العمر 12 عاماً بالقرب من السياج الحدودي مع غزة، بادعاء أنهما كانتا تبطنان من انسحاب خاطفيهما. وفي حالة أخرى، هوجمت امرأة عمرها 70 عاماً وزوجها البالغ من العمر 73 عاماً أثناء خروجهما للتزه. وقُتلت المرأة، بينما اختُطف زوجها ومات في الأسر.

15- وعانت كثير من الأسر الإسرائيلية من خسائر متعددة الأجيال، إذ قُتل العديد من أفرادها أو اختُطفوا. وفي إحدى الحالات، في كيبوتس "بيئيري"، قُتلت امرأة عمرها 48 عاماً هي وابنتها المراهقتان واختُطف والدهما. وفي "نير عوز"، كانت أسرة مكونة من خمسة أفراد تختبئ في غرفتها الآمنة عندما اقتحم مقاتلون منزلها وأطلقوا النار على الوالدين وقتلوهما وأضرموا النيران في المنزل؛ وتوفي الأطفال الثلاثة بسبب استنشاق الدخان. وقُتلت جدة الأطفال بالرصاص في غرفة آمنة مختلفة في الكيبوتس. وفي حالة أخرى من كيبوتس "نير عوز"، اختُطفت أسرة بأكملها، بمن في ذلك الوالدان وطفل عمره 4 سنوات ورضيع عمره 9 أشهر. كما قُتل في الهجوم اثنان من أجداد الأطفال وعُثر على جثتيهما بالقرب من الحدود.

16- ومن بين نحو 3 000 من الشباب الذين حضروا مهرجان "نوبا" الموسيقي في كيبوتس "ريم" (15)، قُتل 364 شخصاً، من بينهم 215 رجلاً و136 امرأة، على أيدي أفراد من الجناح العسكري لحركة حماس والجماعات المسلحة الفلسطينية الأخرى، بينما اختُطف نحو 40 شخصاً آخرين واقتيدوا إلى غزة. وقد قُتل الضحايا في موقع المهرجان الرئيسي أثناء محاولتهم الاختباء تحت مسرح المهرجان، وفي المراحيض العامة المتنقلة، وداخل السيارات المتوقفة، وفي حاويات القمامة. وفي إحدى الحالات، أُطلق مقاتلو حماس النار على رجل كان مختبئاً بجانب سيارة متوقفة فأردوه قتيلاً. وجرى إطلاق النار على كثير من القتلى أثناء ركضهم في حقل شرقي موقع المهرجان، محاولين الهروب. وقُتل آخرون أثناء اختبائهم في سيارات متوقفة وفي الملاجئ العامة على طول الطريق 232 حيث التمسوا اللجوء. وأبلغ الناجون في الملاجئ العامة عن استلقائهم لساعات تحت أكوام من الجثث في انتظار وصول أول المنجدين.

17- وحققت اللجنة في مقتل مدنيين في أربعة ملاجئ عامة (بالقرب من "ألوميم" و"بيئيري" و"ريثيم"). وفي جميع المواقع الأربعة، هاجم المسلحون الملاجئ باستخدام القنابل اليدوية ونيران الرشاشات، وأطلقوا النار على كل من حاول الهرب. كما وجدت اللجنة أن المسلحين استخدموا أيضاً قنبلات ذات دفع صاروخي في ملجأ بالقرب من كيبوتس "ريثيم". وقام المسلحون باختطاف المدنيين من ملجأ "ريثيم"، والذين كانوا جميعاً مصابين بجروح خطيرة، إلى غزة. ويشير نمط الهجوم المتمثل المستخدم في المواقع الأربعة والملاجئ العامة الأخرى إلى أن المهاجمين خططوا مسبقاً لطرائق تنفيذ الهجمات.

18- وفي شاطئ "ريكيم"، قتل مقاتلو حماس ما لا يقل عن 18 مدنياً، من بينهم خمسة مراهقين (أربعة فتيان وفتاة)، في ملجأ عام ومراحيض عامة وأماكن أخرى على الشاطئ. ووصل زورقان يحملان نحو 10 مقاتلين من حماس إلى الشاطئ في الساعة 6:45 صباحاً تقريباً، حيث قام مسلحو حماس بإلقاء

قنابل يدوية داخل الملجأ ثم أطلقوا النار بشكل عشوائي. واستعرضت اللجنة الأدلة الرقمية للهجوم على مرتب المراهيض وتحققت منه وهي أدلة تُظهر خمسة مراهقين جاثمين على ركبهم، مع سماع إطلاق نار في الخلفية. كما كان أحد أفراد القوات الأمنية الإسرائيلية حاضراً أيضاً، حيث اشتبك مع المسلحين وردّ على إطلاق النار. وفي مقطع فيديو آخر نشرته حماس، تظهر ست جثث، بما في ذلك جثث المراهقين الخمسة، في مرتب المراهيض، ويبدو أنهم جميعاً قد قتلوا بالرصاص.

19- وعثرت اللجنة على أدلة على إساءة معاملة المدنيين وأفراد القوات الأمنية الإسرائيلية في عدة مواقع، بالإضافة إلى أدلة مهمة على تدنيس الجثث، بما في ذلك التدنيس الجنسي، وقطع رؤوس، وإحداث تمزقات، والحرق، وقطع أجزاء من الجثث، وتجريدها من الملابس.

20- وتقدر اللجنة أن نحو 130 شخصاً⁽¹⁶⁾ من كبار السن⁽¹⁷⁾ قد قُتلوا في الهجوم. وفي إحدى الحوادث التي وقعت في محطة للحافلات في سديروت، أطلق مسلحون النار على 13 مدنياً وقتلواهم، 8 منهم تزيد أعمارهم عن 65 عاماً⁽¹⁸⁾.

21- وقُتل ما لا يقل عن 68 مواطناً أجنبياً في 7 تشرين الأول/أكتوبر⁽¹⁹⁾. ووثقت اللجنة تعذيب عمال تايلنديين في "نير عوز" ومحاولة قطع رؤوسهم وقتلهم، ومقتل 19 نيبالياً وتايلندياً من طلاب التبادل في كيبوتس "ألوميم".

جيم - قتل الجنود الذين يُعتبرون خارج نطاق القتال، والعنف الجنسي والعنف الجنساني، في موقع "ناحال عوز" العسكري

22- حققت اللجنة في الهجوم على موقع "ناحال عوز" العسكري الذي قتل فيه عناصر الجناح العسكري لحركة حماس وجماعات مسلحة أخرى 66 فرداً من أفراد القوات الأمنية الإسرائيلية، من بينهم جندي ذكر واحد قُطع رأسه بعد موته، وجنديات مراقبة استخباراتية (تضبيطات) كنّ صغيرات السن وغير مسلحات وغير مدربات على القتال. وقد وجدت اللجنة أن المسلحين قد قتلوا ما لا يقل عن 20 مجنّدة على الأقل واختطفوا سبعة آخرين. وتلاحظ اللجنة أنه في عدة حالات كانت الجنديات غير مسلحات أو جرحى أو مختبئات أو أسرى و/أو تظهر عليهن علامات على أنهن قد استسلمن وقت اختطافهن أو قتلهن، بما في ذلك حالة أُطلقت فيها النار على ثلاث مجنّدات كنّ مختبئات تحت أحد المكاتب وجرى قتلهن. ولدى اللجنة أسباب معقولة تدعوها إلى الاعتقاد بأن بعض الجنديات كنّ عاجزات عن القتال وما كان ينبغي الهجوم عليهن.

23- ووجدت اللجنة أن سبع مجنّدات قد جرى اقتيادهن إلى غزة كرهائن وشاهدت اللجنة مقطع فيديو يُظهر تعرضهن للإيذاء البدني واللفظي. فأربع من جثث النساء التي عثر عليها في موقع "ناحال عوز" كانت مجردة جزئياً أو كلياً من الملابس؛ وظهرت على جثتي اثنتين من النساء، كانتا منعزلتين في غرفتين منفصلتين، علامات على الإيذاء البدني والعنف الجنسي.

(16) انظر الرابط: <https://www.gov.il/en/pages/swords-of-iron-civilian-casualties#>. أحصت اللجنة يدوياً جميع من تزيد أعمارهم عن 65 عاماً.

(17) تعرّف اللجنة كبار السن بأنهم الأشخاص الذين تزيد أعمارهم عن 65 عاماً. انظر الرابط:

<https://www.ohchr.org/en/special-procedures/ie-older-persons/about-human-rights-older-persons>

(18) انظر الرابط: <https://www.gov.il/en/pages/swords-of-iron-civilian-casualties#>

(19) انظر الرابط: <https://www.gov.il/en/departments/news/swords-of-iron-civilian-casualties>

دال - العنف الجنسي والعنف الجنساني

24- وجدت اللجنة مؤشرات على أن أعضاء الجناح العسكري لحركة حماس والجماعات المسلحة الفلسطينية الأخرى قد ارتكبوا أفعال عنف جنسانية (قائمة على نوع الجنس) في عدة مواقع في جنوبي إسرائيل في 7 تشرين الأول/أكتوبر. ولم تكن هذه الأفعال حوادث معزولة بل ارتكبت بطرق متماثلة في عدة مواقع من جانب عدة جنات فلسطينيين. وتكشف الأفعال التي وثقتها اللجنة عن إساءة استخدام القوة بشكل واضح من جانب الجنات الذكور وتجاهل الاعتبارات الخاصة بالنساء وحماية سلامتهن واستقلالتهن الممنوحتين بموجب القانون الدولي.

25- ورفض الجناح العسكري لحركة حماس جميع الاتهامات القائلة بأن قواته ارتكبت عنفاً جنسياً ضد النساء في إسرائيل⁽²⁰⁾. بيد أن اللجنة قد وثقت حالات تشير إلى ارتكاب عنف جنسي ضد النساء والرجال في موقع مهرجان "نوبا" ومحيطه، وفي موقع "ناحال عوز" العسكري وفي عدة كيبوتسات من بينها "كفار عزة" و"نير عوز" و"ريثيم". وقد جمعت اللجنة وحفظت أدلة رقمية، بما في ذلك صور لجثث ضحايا تظهر عليها آثار عنف جنسي، وهو نمط تؤكد شهادات مستقلة أدلى بها شهود. وتصف روايات الشهود الموثوق بها جثثاً جُردت من ملابسها، وفي بعض الحوادث كانت الأعضاء التناسلية مكشوفة. وتلقت اللجنة تقارير وكذلك أدلة رقمية متحققاً منها بشأن تقييد النساء، بما في ذلك تقييد أيديهن، وأحياناً أقدامهن، وكثيراً ما كانت مقيدة خلف ظهورهن، قبل اختطافهن أو قتلهن. وبالإضافة إلى ذلك، أجرت اللجنة تقييمات بالاستناد إلى وضع الجثة، على سبيل المثال صور تظهر فيها السيقان متباعدة أو منحنية، وعلامات على حدوث عراك أو عنف، بما في ذلك جروح ناتجة عن الطعن، وحروق، وتمزقات، وسحجات.

26- وقد استعرضت اللجنة شهادات الاغتصاب التي حصل عليها صحفيون والشرطة الإسرائيلية ولكنها لم تتمكن من التحقق بصورة مستقلة من هذه الادعاءات بسبب عدم تمكنها من الوصول إلى الضحايا والشهود ومواقع الجريمة وبسبب عرقلة السلطات الإسرائيلية لتحقيقاتها. ولم تتمكن اللجنة من استعراض النسخة غير المحررة من هذه الشهادات. ولأسباب ذاتها، لم تتمكن اللجنة أيضاً من التحقق من التقارير المتعلقة بالتعذيب ذي الطابع الجنسي وتشويه الأعضاء التناسلية. وبالإضافة إلى ذلك، وجدت اللجنة أن بعض الادعاءات المحددة كاذبة أو غير دقيقة أو متناقضة مع أدلة أو أقوال أخرى واستبعدتها من تقييمها.

27- وقُتل نساء مدنيات عمداً على أيدي المسلحين أثناء اختطافهن أو أثناء محاولتهن الهرب، بما في ذلك في كيبوتسات "بيثيري" و"مفالسيم" و"نير عوز" وعلى مقربة من موقع "نوبا". وقد وثقت اللجنة ثلاث حالات من هذا القبيل مع لقطات رقمية جرى التحقق منها، تُظهر إطلاق النار على هؤلاء النساء من مسافة قريبة أثناء محاولتهن الهرب.

28- وفي 7 تشرين الأول/أكتوبر، جرى اختطاف 90 امرأة وبناتاً إلى غزة. ووثقت اللجنة وجود عنف جسدي ونفسي في سياق العديد من عمليات الاختطاف. وقد جرى تصوير العديد من عمليات الاختطاف بالفيديو، حيث وُضعت النساء على ظهر المركبات، بما في ذلك دراجات نارية، وأُحضرن إلى غزة، حيث ارتكبت أفعال العنف بالقوة، أو بالتهديد بالقوة، أو التخويف من العنف. وجرى إجبار المختطفات على الجلوس بالقرب جداً من خاطفيهن وتصويرهن أثناء اختطافهن. وفي عدة حالات، وُضعت النساء بين رجلين على دراجات نارية صغيرة، ما أجبرهن على الاحتكاك الحميم القسري مع مختطفيهن. ووصفت المختطفات

(20) ترى اللجنة أن مصطلح "العنف الجنسي" يغطي مجموعة من الأفعال البدنية وغير البدنية ذات الطابع الجنسي المرتكبة ضد أحد الأشخاص أو التسبب في ارتكاب أحد الأشخاص لمثل هذا الفعل، باستخدام القوة أو بالتهديد بالقوة أو الإكراه.

كيف أُخضعن للعنف البدني والنفسي أثناء اختطافهن، وكيف عوملن على أنهن "غنائم" أو "أشياء"، بما في ذلك تعرضهن للإهانات، مثل وصف الواحدة منهن بأنها كلبة يهودية. وخلصت اللجنة إلى أن النساء قد تضررن على نحو غير متناسب من هذا النوع من الجرائم القائمة على نوع الجنس، ووثقت اللجنة كثيراً من الحالات التي كانت بنفس النمط، وذلك في الكيبوتسات وفي مهرجان "نوبا" على السواء.

29- واستُخدمت النساء وجُثث النساء كجوائز انتصار من جانب الجناة الذكور. وعُرضت أدلة على اختطاف النساء وممارسة العنف والإذلال ضدهن عرضاً عاماً في شوارع غزة و/أو باستخدام تسجيلات مرئية لجثث النساء أو لأفعال العنف ضدهن، بما في ذلك نشر الصور على الإنترنت لأغراض الدعاية. وقد حددت اللجنة وجود هذا النوع من الجرائم الجنسانية (القائمة على نوع الجنس) في كثير من المواقع، حيث كانت النساء هن المستهدفات الرئيسيات وإن لم يكن الوحيدات.

30- ووثقت اللجنة تدينس جثث الذكور والإناث على السواء، بما في ذلك ارتكاب أفعال جنسية، مثل تجريد الجثث من الملابس و/أو عرضها في الأماكن العامة مجردة جزئياً من الملابس. وفي العديد من الحالات، جرى عرض أجساد الضحايا المجردة من الملابس كوسيلة للإذلال والازدراء. وعلاوة على ذلك، جرى تصوير هذه الأفعال بالفيديو ونشرها. والتقط المسلحون صوراً لهم مع الجثث في شوارع غزة وفي مقاطع فيديو وصور، منتهكين بذلك الكرامة الشخصية للموتى.

هاء - التأثير على الأطفال

31- في 7 تشرين الأول/أكتوبر، قُتل 40 طفلاً إسرائيلياً (23 ولداً و15 بنتاً على الأقل)، من بينهم طفل واحد دون سن الثانية وعشرة أطفال دون سن العاشرة، وأصيب المئات غيرهم⁽²¹⁾. وقد عشرون طفلاً كلا الوالدين وفقد 96 طفلاً أحد الوالدين⁽²²⁾. وفي جميع الحالات التي حققت فيها اللجنة، نفذ المسلحون الهجمات مع علمهم التام بوجود الأطفال. وفي إحدى الحالات، شهد ثلاثة أشقاء من "كفار عزة" مقتل والديهم. وجرى اختطاف أحد الأشقاء، وهي طفلة عمره 3 سنوات، إلى غزة، بينما قضى شقيقها وشقيقتها 14 ساعة مختبئتين في خزانة ملابس في انتظار إنقاذهم.

32- وخلصت اللجنة إلى أن أفراداً من الجناح العسكري لحركة حماس والجماعات المسلحة الأخرى قد استخدموا الأطفال بقصد تحقيق مكاسب سياسية أو استراتيجية محددة. وفي إحدى الحالات، استخدم المسلحون فتى عمره 17 عاماً في كيبوتس "ناحال عوز" لإقناع جيرانه بفتح منازلهم، ثم قاموا بتصوير وبث محتته على الهواء مباشرة. وقد قُتل هذا الفتى فيما بعد، بينما اختُطف أخته غير الشقيقتين اللتان تبلغان من العمر 8 أعوام و15 عاماً واقتيدتا إلى غزة. وفي كيبوتس "حوليت"، شهد شقيقان عمر أحدهما 4 سنوات والآخر 4 أشهر مقتل والدتهما. وبعد ذلك قام أحد مقاتلي حماس بأخذهما واحتجازهما وتصويرهما بينما قال لهما المقاتل "انظروا إلى الرحمة التي في قلوبنا. هؤلاء هم الأطفال، نحن لم نقتلهم". وقام بتحميل الفيديو الجناح العسكري الرسمي لحماس لأغراض دعائية⁽²³⁾. وقد نُقل الطفلان إلى منزل أحد الجيران بغرض اختطافهما ولكن جرى إطلاق سراحهما في الطريق إلى غزة. وفي هذه الحالات وغيرها، جرى إبعاد الأطفال عن حماية ورعاية والديهم وجرى وضعهم في أوضاع هشة للغاية، مع ضآلة قدرتهم على فهم الوضع أو على التعبير عن اعتراضهم.

(21) انظر الرابط: <https://www.gov.il/en/departments/news/swords-of-iron-war-in-the-south-7-oct-2023>

(22) انظر الرابط: <https://www.children.org.il/wp-content/uploads/2024/03/2023-פרק-מתוך-ילדים-בישראל-2023.pdf> (باللغة العبرية).

(23) انظر الرابط: <https://t.me/qassambrigades/28517>

33- واستُهدف الأطفال بالاختطاف أيضاً استهدافاً ممتدداً. فقد جرى اختطاف ستة وثلاثين طفلاً إلى غزة، 10 منهم وحدهم دون والديهم أو أفراد أسرهم الآخرين: وأطلق سراح 34 طفلاً في تشرين الثاني/نوفمبر 2023.

واو - رد الفعل الإسرائيلي

34- وجدت اللجنة أن رد فعل القوات الأمنية الإسرائيلية على الهجوم كان متأخراً بدرجة كبيرة، وكان في كثير من الأماكن غير كافٍ تماماً. وعلى الرغم من ظهور فرق صغيرة من القوات البرية التابعة للقوات الأمنية الإسرائيلية في العديد من المواقع خلال الصباح، فإنها كانت بطيئة في الوصول، وغير كافية من حيث العدد، وتفتقر إلى التنسيق مع قيادة مركزية وفيما بين بعضها بعضاً⁽²⁴⁾. وكان العديد من دبابات القوات الأمنية الإسرائيلية تتشط في ذلك اليوم في المواقع الحدودية وفي القرى المدنية، بما في ذلك دبابة وفرت غطاء حماية للمدنيين المختبئين. وكان العديد من أفراد القوات الأمنية الإسرائيلية يدافعون عن موقع مهرجان "نوبا". وفي كثير من الكيبوتسات، قاتلت الفرق الأمنية المحلية التابعة لقوات الانتشار السريع المهاجمين بقدر ضئيل جداً أو منعدم من التعزيزات الخارجية.

35- واللجنة على علم بالادعاءات القائلة بأن القوات الأمنية الإسرائيلية قد استخدمت "بروتوكول هانيبال"⁽²⁵⁾ لمنع أسر مدنيين إسرائيليين ونقلهم إلى غزة، حتى لو كان الثمن هو قتلهم. وعُرضت هذه الادعاءات فيما يتصل بتصرفات القوات الأمنية الإسرائيلية في موقع "نوبا"، بما في ذلك تقارير عن قيام مروحيات هجومية تابعة للقوات الأمنية الإسرائيلية بإطلاق النار على سيارات مدنية إسرائيلية، ما أدى إلى مقتل إسرائيليين. وقد أكدت اللجنة وجود ما لا يقل عن ثماني طائرات مروحية هجومية في مواقع مختلفة في 7 تشرين الأول/أكتوبر، ولكن اللجنة لم تتمكن من تأكيد إطلاقها النار على المدنيين أو السيارات المدنية، بما في ذلك في منطقة المهرجان. ووثقت اللجنة إفادة واحدة لأحد أفراد طاقم دبابة تابعة للقوات الأمنية الإسرائيلية، يؤكد فيها أنه طبق بروتوكول هانيبال بإطلاق النار على مركبة كان يُشتبه بأنها تنقل أفراداً مخطوفين من القوات الأمنية الإسرائيلية.

36- كما تحققت اللجنة من معلومات تشير إلى أنه، على الأقل في حالتين أخريين، يُحتمل أن تكون القوات الأمنية الإسرائيلية قد طبقت بروتوكول هانيبال، ما أدى إلى مقتل ما يصل إلى 14 مدنياً إسرائيلياً. وقُتلت امرأة بنيران مروحية تابعة للقوات الأمنية الإسرائيلية أثناء اختطاف المسلحين لها من كيبوتس "نير عوز" إلى غزة. وفي حالة أخرى، وجدت اللجنة أن بعض أو جميع الرهائن المدنيين الـ 13 المحتجزين في منزل في "بيثيري" قد قتلوا بنيران الدبابات الإسرائيلية.

37- ووجدت اللجنة أن إعطاء الأولوية لتحديد هوية الضحايا وإخطار الأسر والسماح بعمليات الدفن بدلاً من تحقيقات الطب الشرعي قد أدى إلى عدم جمع وحفظ الأدلة على الجرائم، ولا سيما الجرائم الجنسية. وتلاحظ اللجنة فقدان الأدلة المحتملة بسبب عدم تدريب المنجدين الأوائل تدريباً كافياً.

(24) كان هذا هو الحال في "بيثيري"، في حين أنه، في "نير عوز"، لم تصل أي تعزيزات خارجية حتى مغادرة المسلحين، في وقت مبكر من بعد الظهر.

(25) وفقاً للتقارير، فإن بروتوكول هانيبال هو إجراء لمنع أسر أفراد من القوات الأمنية الإسرائيلية على أيدي قوات العدو، ويُدعى أنه وُجّه ضد المدنيين الإسرائيليين في 7 تشرين الأول/أكتوبر. انظر، على سبيل المثال، الرابط:

<https://www.haaretz.com/israel-news/2016-06-28/ty-article/premium/idf-chief-orders-to-revoke-controversial-hannibal-directive/000017f-e15f-d804-ad7f-f1ff16e00000>

رابعاً - النتائج الوقائية: الأفعال التي ارتكبتها إسرائيل في الأرض الفلسطينية المحتلة

ألف - مقدمة

38- كرد فعل على الهجوم الذي قادته حماس على إسرائيل، بدأت القوات الأمنية الإسرائيلية بشن غارات جوية على غزة صباح يوم 7 تشرين الأول/أكتوبر. وفي 8 تشرين الأول/أكتوبر، أعلنت إسرائيل رسمياً عن بدء عملية عسكرية كبيرة تحت اسم "السيوف الحديدية". فشنت القوات الأمنية الإسرائيلية أولاً حملة جوية مكثفة استمرت ستة أسابيع، تلتها عمليات برية تحت غطاء من المدفعية الثقيلة. وكانت الأهداف العسكرية الرئيسية للهجوم، كما أعلن، هي تدمير حماس بالكامل، بما في ذلك مهامها الحكومية، وضمان إطلاق سراح الرهائن الإسرائيليين⁽²⁶⁾.

39- وبحلول أيار/مايو 2024، قُدر أن عدد القتلى في غزة قد تجاوز 34 800 شخص. ومن بين هؤلاء الضحايا، جرى التعرف حتى 30 نيسان/أبريل على هوية 24 682 شخصاً، بمن فيهم 7 356 طفلاً و 5 419 امرأة⁽²⁷⁾. وقُدر عدد المصابين بـ 77 908 أشخاص. وكانت البيانات المصنفة متاحة فقط عن 53 019 شخصاً (بمن في ذلك 12 332 طفلاً و 13 996 امرأة)⁽²⁸⁾. ومن المحتمل أن تكون الأرقام أعلى من ذلك، حيث لا يزال آلاف الأشخاص في عداد المفقودين، والكثير منهم الآن في عداد الموتى تحت الأنقاض⁽²⁹⁾. وتتسبب الهجمات الجوية والهجمات بالمدفعية في أغلبية الخسائر البشرية منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر.

40- واستخدمت القوات الأمنية الإسرائيلية في هجماتها مجموعة متنوعة من الأسلحة المتفجرة ذات التأثير الواسع النطاق عن طريق الهجمات الجوية ونيران الدبابات والمدفعية والقصف من جانب القوات البحرية. أما العمليات البرية، التي بدأت في 27 تشرين الأول/أكتوبر، فقد انطلقت من الشمال إلى الجنوب، من أجل تجزئة غزة استراتيجياً، حيث جرى قطع النصف الشمالي من غزة، بما في ذلك مدينة غزة، وهي المركز السكاني الرئيسي، عن الجنوب، مع إنشاء طريق في الوسط⁽³⁰⁾. ولم يُسمح لمعظم السكان الذين جرى إجلاؤهم في اتجاه الجنوب بالعودة.

41- وفي 12 كانون الأول/ديسمبر 2023، اعتمدت الجمعية العامة القرار دإب-22/10 الذي يطالب بـ "وقف إطلاق النار الإنساني" فوراً ويدعو جميع أطراف النزاع إلى الامتنال لالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني. وأصدرت محكمة العدل الدولية، في 26 كانون الثاني/يناير و 28 آذار/مارس و 24 أيار/مايو 2024 أوامر بشأن التدابير المؤقتة فيما يتعلق بالقضية المرفوعة من جنوب أفريقيا ضد إسرائيل بموجب اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها⁽³¹⁾. وفي 25 آذار/مارس 2024، اعتمد

(26) انظر الرابط: https://x.com/kann_news/status/1717231828384305632 (باللغة العبرية).

(27) انظر الرابط: <https://t.me/MOHMediaGaza/5405>.

(28) انظر الرابط: <https://t.me/MOHMediaGaza/5401>.

(29) انظر الرابط: <https://news.un.org/en/story/2024/05/1149256>.

(30) انظر الرابط: <https://www.idf.il/> אתרי-יחידות-יומן-המלחמה-כל-הכתבות/הפצות-סגירות-מעגלים-על-מחבלים

/היתקלויות-והשמדת-תשתיות-טרור-צקח-נחל-חטיבת-הנחל-מלחמה-לוחמים-עזה (باللغة العبرية).

(31) انظر الرابط: <https://www.icj-cij.org/sites/default/files/case-related/192/192-20240126-ord-01-00-en.pdf>

والرابط: <https://www.icj-cij.org/sites/default/files/case-related/192/192-20240328-ord-01-00-en.pdf>

والرابط: <https://www.icj-cij.org/sites/default/files/case-related/192/192-20240524-ord-01-00-en.pdf>

مجلس الأمن القرار 2728(2024)، الذي يطالب بوقف فوري لإطلاق النار في شهر رمضان، والإفراج غير المشروط عن الرهائن ووصول المساعدات الإنسانية بشكل فعال.

باء - الهجمات على المدنيين والأعيان المدنية

42- خلال الأسابيع الأولى من الحملة العسكرية، استخدمت القوات الأمنية الإسرائيلية في المقام الأول الضربات الجوية واستهدفت المباني الشاهقة وأعياناً مدنية أخرى في حي الرمال الشمالي، ومدينة غزة، وخان يونس، ومخيبي جباليا والشاطئ للاجئين، ومواقع أخرى، ما تسبب في سقوط آلاف الضحايا وإحداث دمار كبير وإزالة كتل سكنية وأحياء سكنية كاملة وتحويل الأحياء إلى أنقاض في قصف عنيف شبه متواصل⁽³²⁾.

43- وينبغي الإشارة إلى الاختلافات الجوهرية التي تميز الأعمال العدائية الراهنة عن الأعمال العدائية السابقة، بما في ذلك الترحيل القسري لما لا يقل عن 1,7 مليون فلسطيني والحجم الهائل لأعداد القتلى وللدمار. وقد أسفرت الأعمال العدائية في الفترة ما بين عامي 2005 و2023 عن أقل من عُشر عدد القتلى الذين سقطوا منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر. كما لاحظت اللجنة زيادة عدد القتلى من النساء والأطفال بالمقارنة بالأعمال العدائية السابقة، وترى اللجنة أن ذلك مرتبط بحملة القصف الجوي التي تشنها القوات الأمنية الإسرائيلية والاستخدام المتكرر للأسلحة المتفجرة ذات التأثير الواسع النطاق في المناطق المأهولة بالسكان⁽³³⁾. وهكذا، فإن الأثر غير المتناسب، الذي سبق تحديده في تقرير عام 2014 للجنة التحقيق المستقلة المنشأة عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان د-1/21، كان متوقعاً ولكن لم يجر منعه⁽³⁴⁾.

44- وقد وثقت اللجنة تصريحات للقوات الأمنية الإسرائيلية تشير إلى تغيير في نهجها في الاستهداف. ففي أحد الأمثلة على ذلك، قال المتحدث باسم القوات الأمنية الإسرائيلية في 10 تشرين الأول/أكتوبر: "هذا هو الوضع الآن. نحن نحتاج إلى استخدام لغة مختلفة ومصطلحات مختلفة. وهجمائنا في غزة - ليست مثل الجولات وعدد الأهداف في الماضي. فالمنطق مختلف. وفي كل مكان، في كل حيز يوجد فيه ذرة من الذكاء نحن نهاجم"⁽³⁵⁾. وفي مثالٍ آخر، قال وزير الدفاع الإسرائيلي، يوآف غالانت: "لن تعود غزة أبداً إلى ما كانت عليه"، و"قد أسقطت جميع القيود، نحن نستخدم كل شيء"⁽³⁶⁾. ونظراً إلى المعلومات التي تشير إلى الأعداد المنخفضة نسبياً من مقاتلي حماس بالنسبة إلى أعداد السكان المدنيين الأوسع نطاقاً⁽³⁷⁾، وتأكيد إسرائيل المتكرر بأن المقاتلين "متغلغلون" في صفوف السكان المدنيين⁽³⁸⁾، ترى اللجنة أن البيانات المذكورة أعلاه تشير إلى أن حكومة إسرائيل قد منحت القوات الأمنية الإسرائيلية تفويضاً شاملاً باستهداف المواقع المدنية في غزة على نطاق واسع وبصورة عشوائية.

(32) انظر الرابط: <https://www.ochaopt.org/content/hostilities-gaza-strip-and-israel-flash-update-4>؛ والرابط:

<https://www.ochaopt.org/content/hostilities-gaza-strip-and-israel-flash-update-20>.

(33) انظر الرابط:

https://www.icrc.org/en/download/file/229018/ewipa_explosive_weapons_with_wide_area_effect_final.pdf.

(34) الوثيقة A/HRC/29/52، الفقرة 40.

(35) انظر الرابط: <https://www.youtube.com/watch?v=Ik1tLVR1wPo> (باللغة العبرية).

(36) انظر الرابط: <https://www.youtube.com/watch?v=h9pekNeOYII> (باللغة العبرية).

(37) قدرت وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية عدد مقاتلي حماس بنحو 20 000-40 000 مقاتل في عام 2023 (انظر الرابط:

<https://www.cia.gov/the-world-factbook/references/terrorist-organizations/>).

(38) انظر الرابط: <https://twitter.com/IDF/status/1718426727288803524>.

45- وتبدو أيضاً استراتيجية القصف الإسرائيلي متسقة مع تطبيق "عقيدة الضاحية"⁽³⁹⁾ على غزة. وقامت اللجنة بالتحقيق في عدة هجمات واسعة النطاق على أهداف مدنية تدل على استخدام هذه العقيدة، ووثقت اللجنة عشرات الهجمات الأخرى، بما في ذلك تلك التي سُنت على منظمات الإغاثة والقوافل ومواقع وجود اللاجئين. وفي كثير من الحالات الموثقة، لم تتمكن اللجنة من تحديد الأهداف العسكرية التي كانت محور تركيز الهجمات. وحتى عندما كان يُدعى وجود أهداف عسكرية، فإن الهجمات لم تراعى مبادئ التمييز والتناسب والتحوط، ما أدى إلى مقتل وجرح الآلاف وإحداث تدمير واسع النطاق لأحياء بأكملها، بما في ذلك في اليرموك وجباليا والمغازي والرمال الشمالي.

46- كما حققت اللجنة في حالات قامت فيها قوات برية تابعة للقوات الأمنية الإسرائيلية بقتل مدنيين لم يشكوا أي تهديد، بمن في ذلك مدنيون كانوا يحملون أعلاماً بيضاء. وفي إحدى الحوادث، أُطلقت النيران على امرأتين مدنيتين أثناء بحثهما عن ملجأ في كنيسة؛ وجرى قصف المبنى بعد ذلك. وفي حادثة أخرى، وقعت في تشرين الثاني/نوفمبر 2023، صوّر جنود القوات الأمنية الإسرائيلية بالفيديو ما حدث عقب قتل رجل في مخيم الشاطئ اعترفوا بأنه لم يكن مسلحاً في ذلك الوقت⁽⁴⁰⁾. وفي 12 تشرين الثاني/نوفمبر، في حي الرمال الشمالي، أصيبت امرأة فلسطينية برصاص قناص بينما كانت تجلو عن منزلها وتُمسك بيد حفيدها الذي كان يلوح بعلم أبيض. وفي 15 تشرين الثاني/نوفمبر، أُطلقت القوات الأمنية الإسرائيلية النار على ثلاثة رهائن إسرائيليين وقتلتهم، وكان أحدهم يحمل راية بيضاء. وفي تحقيق في هذا الحادث، أقر أعضاء التحقيق بأن هذا العمل نتج عن عدم الالتزام بقواعد الاشتباك. وترى اللجنة أن مثل هذه الحوادث تدل بوضوح على الممارسة المتساهلة المتمثلة في إطلاق النار بقصد القتل دون التأكد أولاً من هوية المستهدفين وما إذا كانوا يشكلون تهديداً.

47- واللجنة على علم بتقارير وادعاءات القوات الأمنية الإسرائيلية القائلة بأن الجناح العسكري لحركة حماس وغيرها من الجماعات المسلحة غير الحكومية في غزة تعمل من داخل المناطق المدنية. وتواصل اللجنة تحقيقاتها في هذه القضية.

جيم - الحصار التام

48- أدت الهجمات والعمليات العسكرية الإسرائيلية في غزة إلى تفاقم الوضع الإنساني المتردي أصلاً. فقد أدى بالفعل الحصار المطول، الذي تفرضه إسرائيل على غزة منذ عام 2007، إلى تقويض الاقتصاد وانتهاك حقوق الإنسان الأساسية للسكان. وكانت إسرائيل، في 9 تشرين الأول/أكتوبر، قد أعلنت عن فرض حصار كامل على قطاع غزة، حيث قطعت عنه الموارد الأساسية وحركة البضائع وقيدت بشدة وصول السكان إلى الغذاء والماء والوقود والكهرباء. وجرى إغلاق جميع المعابر بين إسرائيل وغزة، ما أدى إلى منع وصول شحنات المساعدات الإنسانية بانتظام. وفي الفترة ما بين 7 و20 تشرين الأول/أكتوبر، لم تدخل أي شاحنات مساعدات إلى غزة⁽⁴¹⁾، ما أثر بشكل كبير على ما يصل إلى ثلثي السكان، الذين يعتمدون بالفعل على المساعدات الإنسانية اعتماداً شديداً.

(39) هذه هي الاستراتيجية التي استخدمتها إسرائيل خلال حرب لبنان الثانية في عام 2006، والتي تشمل استخدام القوة الساحقة وغير المتناسبة ضد المناطق المدنية والبنية التحتية كوسيلة لكبح حزب الله وردعه. انظر الرابط: <https://apps.dtic.mil/sti/pdfs/ADA601846.pdf>.

(40) انظر الرابط: <https://www.youtube.com/watch?v=3Dp95bN81Ww>.

(41) انظر الرابط: <https://www.unocha.org/publications/report/occupied-palestinian-territory/aid-trucks-crossing-egypt-gaza-15-november-2023>.

- 49- وقد وصف وزير الدفاع الإسرائيلي، يوآف غالانت، الحصار بأنه إجراء انتقامي، معلناً عن "حصار كامل... فلا كهرباء ولا ماء ولا طعام ولا وقود. نحن نقاتل حيوانات بشرية ونحن نتصرف تبعاً لذلك"⁽⁴²⁾.
- 50- وقد وثقت اللجنة العديد من التصريحات العلنية الصريحة الصادرة عن مسؤولين إسرائيليين التي تدل، بالإضافة إلى ذلك، على وجود النية لاستغلال توفير الاحتياجات الضرورية واستخدامها كسلاح من أجل الاحتفاظ بسكان غزة كرهائن لتحقيق أهداف سياسية وعسكرية، بما في ذلك الترحيل القسري للمدنيين من شمال غزة وإطلاق سراح الرهائن الإسرائيليين. وتشير اللجنة إلى أن هذه التدابير ترقى إلى مستوى العقاب الجماعي للسكان بأسرهم على أفعال أقلية، الأمر الذي يشكل انتهاكاً واضحاً للقانون الدولي الإنساني.
- 51- وفي 7 تشرين الأول/أكتوبر، وقّع وزير الطاقة والبنية التحتية الإسرائيلي، يسرائيل كاتس، على أمرٍ بقطع جميع إمدادات الكهرباء عن غزة. وفي 8 تشرين الأول/أكتوبر، قطعت السلطات الإسرائيلية جميع إمدادات المياه من "ميكوروت" عبر أنابيب التوصيل الثلاثة إلى غزة. وفي الفترة ما بين 8 تشرين الأول/أكتوبر و14 تشرين الثاني/نوفمبر 2023، أوقفت إسرائيل توريد جميع أنواع الوقود التي تدخل إلى القطاع، متذرةً بالقلق من احتمال استخدامها من جانب حماس⁽⁴³⁾. وكان تأثير هذه التدابير على توافر الكهرباء والمياه فوراً. وبحلول 14 تشرين الأول/أكتوبر، أفادت التقارير بأن محطات تحلية المياه الثلاث التي كانت تنتج سابقاً 21 مليون لتر من مياه الشرب يومياً قد توقفت عن العمل بسبب نقص الكهرباء والوقود⁽⁴⁴⁾. وقد أثر قطع إمدادات المياه على أكثر من 650 000 شخص⁽⁴⁵⁾. وفي 11 تشرين الأول/أكتوبر، توقفت محطة توليد الكهرباء في غزة عن العمل بعد وقف نقل الوقود عبر معبر كرم أبو سالم⁽⁴⁶⁾.
- 52- وعلى الرغم من الاحتياجات غير المسبوقة والتمتامية للسكان، أغلقت إسرائيل بشكل كامل معبر كرم أبو سالم، وهو نقطة الدخول الرئيسية للبضائع من إسرائيل إلى غزة، في الفترة من 7 تشرين الأول/أكتوبر حتى 16 كانون الأول/ديسمبر. وعقب ضغوط دولية مكثفة، أعادت إسرائيل فتح المعبر أمام شاحنات المساعدات في 17 كانون الأول/ديسمبر. وسمحت إسرائيل بإعادة فتح معبر رفح في 21 تشرين الأول/أكتوبر، على الرغم من أن كمية البضائع والمساعدات الإنسانية التي تصل إلى غزة لا تزال أقل بكثير من الحد الأدنى المطلوب لتلبية احتياجات السكان⁽⁴⁷⁾. وقد فرضت تدابير إضافية لتفتيش شاحنات المساعدات عند معبر "نيتسانا" على الحدود بين مصر وإسرائيل، ما أعاق دخول الشاحنات إعاقه شديدة، وقيد أو منع دخول المواد الإنسانية المنقذة للحياة⁽⁴⁸⁾.

(42) انظر الرابط: <https://www.youtube.com/watch?v=ZbPdR3E4hCk>.

(43) انظر الرابط: <https://www.unrwa.org/newsroom/official-statements/gaza-strip-unrwa-finally-receives-fuel-much-more-needed-humanitarian-on-entry-of-fuel-into-gaza/>

(44) انظر الرابط: <https://reliefweb.int/map/occupied-palestinian-territory/gaza-strip-critical-water-and-wastewater-infrastructure-17-october-2023>؛ والرابط: <https://www.unrwa.org/newsroom/official-statements/matter-life-and-death-water-runs-out-2-million-people-gaza>.

(45) انظر الرابط: <https://www.ochaopt.org/content/hostilities-gaza-strip-and-israel-flash-update-8>.

(46) انظر الرابط: <https://www.unocha.org/publications/report/occupied-palestinian-territory/hostilities-gaza-strip-and-israel-flash-update-5>؛ والرابط: <https://gisha.org/en/fourth-turbine-temporarily-activated/>.

(47) انظر الرابط: <https://www.who.int/news/item/21-10-2023-joint-statement-by-undp--unfpa--unicef--wfp-and-who-on-humanitarian-supplies-crossing-into-gaza>.

(48) انظر الرابط: <https://x.com/MfaEgypt/status/1718282096202895585> (باللغة العربية).

53- وتُظهر تصريحات المسؤولين الإسرائيليين وجود القصد لاستغلال توفير الضروريات الأساسية من أجل إبقاء سكان غزة رهائن تحقيقاً لأهداف سياسية وعسكرية⁽⁴⁹⁾. ومنذ كانون الأول/ديسمبر 2023، يواجه أكثر من 90 في المائة من السكان في غزة انعدام الأمن الغذائي بشكل حاد، وأفادت التقارير بأن أشد الأوضاع خطورة هي في شمالي قطاع غزة. وهذا نتيجة مزيج قوامه تدمير ومنع الإنتاج الغذائي المحلي، بما في ذلك الزراعة وصيد الأسماك وعمل المخازن، والحصار، ومنع استيراد الإمدادات الغذائية الكافية، والخطر الذي يتعرض له العاملون في المجال الإنساني الذين يوزعون الإمدادات الغذائية المحدودة المتاحة. وحتى آذار/مارس 2024، كان الوضع مستمراً في التدهور، حيث يواجه 1,1 مليون شخص مستويات كارثية من انعدام الأمن الغذائي⁽⁵⁰⁾.

54- وفي 26 كانون الثاني/يناير 2024، أمرت محكمة العدل الدولية، في قضية جنوب أفريقيا ضد إسرائيل، بأنه يجب على إسرائيل "أن تمكن من توفير الخدمات الأساسية والمساعدات الإنسانية المطلوبة على وجه الاستعجال" في غزة. واستمرت الهجمات على قوافل المساعدات الإنسانية بعد صدور هذا الأمر. وفي 28 آذار/مارس 2024، أصدرت محكمة العدل الدولية أمراً ثانياً ينص على أنه يجب على إسرائيل "أن تضمن، بدون إبطاء...، وعلى نطاق واسع... وبدون عوائق، توفير الخدمات الأساسية والمساعدات الإنسانية المطلوبة على وجه الاستعجال"⁽⁵¹⁾.

55- وكان للحصار والأعمال العدائية والتشريد تأثير غير متناسب على الفئات التي تعيش في أوضاع هشّة، بمن في ذلك الأطفال والمولود الجدد، وكبار السن، والأشخاص ذوو الإعاقة، والأسر المعيشية التي تعولها نساء والأرامل، وأمّهات الأطفال الصغار والنساء الحوامل والمرضعات، وعلى تمتعهم بالحقوق الأساسية على قدم المساواة مع غيرهم. وقد عانى الأطفال بطرق متعددة نتيجة للنزاع وتوفي على الأقل 28 طفلاً بسبب سوء التغذية الحاد والجفاف. كما أن الأطفال معرضون بشكل خاص لانتشار الأمراض المعدية⁽⁵²⁾. وعانت النساء والفتيات من الأضرار القائمة على نوع الجنس فيما يتصل بالصحة الجنسية والإنجابية، بما في ذلك عدم حصولهن على الرعاية قبل الولادة وبعدها، وكذلك عدم قدرتهن على التعامل مع الدورة الشهرية بشكل صحي وبكرامة. كما أدى التمييز البنيوي القائم من قبل إلى تقاوم سلوكيات السيطرة لدى أفراد الأسرة الذكور، ما أثر على قدرة النساء والبنات على التصرف.

دال - عمليات إجلاء السكان المدنيين وترحيلهم

56- وثّقت اللجنة وحلّت أكثر من 80 أمر إخلاء أصدرتها القوات الأمنية الإسرائيلية في الفترة ما بين 7 تشرين الأول/أكتوبر و30 كانون الأول/ديسمبر 2023. وعلى الرغم من أن القوات الأمنية الإسرائيلية لم تستخدم صراحةً مصطلح "المناطق الآمنة" فيما يتصل بمناطق الإخلاء، واستخدمت بدلاً من

(49) انظر الرابط:

https://twitter.com/IsraeliPM/status/1714723922837410273?t=fE_VrUU_cUyO6YchkpavGA&s=19

(50) انظر الرابط:

https://www.ipcinfo.org/fileadmin/user_upload/ipcinfo/docs/IPC_Gaza_Strip_Acute_Food_Insecurity_Feb_July2024_Special_Brief.pdf

(51) انظر الرابط: <https://www.icj-cij.org/sites/default/files/case-related/192/192-20240126-ord-01-00-en.pdf>

والرابط: <https://www.icj-cij.org/sites/default/files/case-related/192/192-20240328-ord-01-00-en.pdf>

(52) انظر الرابط: <https://www.unicef.org/press-releases/intensifying-conflict-malnutrition-and-disease-gaza-strip-creates-deadly-cycle>

ذلك مصطلح "مناطق المساعدات الإنسانية"، فإنها نصحت المدنيين بالانتقال إلى هناك "حفاظاً على سلامتهم"⁽⁵³⁾، وبذلك ذكرت فعلياً أن تلك المناطق تشكل مناطق آمنة، مع ما يقابلها من حماية قانونية.

57- وقامت اللجنة بتحليل نشر المعلومات المتعلقة بعمليات الإجماع، والإمكانية العملية للإجماع الآمن، وطواعية الإجماع، وأوجه القلق المتصلة بالسلامة وإمكانية العودة، مع مراعاة الأضرار الواسعة التي لحقت بالمباني والبنية التحتية داخل غزة هي والتحديات التي يفرضها الصراع المستمر. كما وثقت اللجنة وحللت تصريحات المسؤولين الإسرائيليين والشخصيات العامة الإسرائيلية التي تُبرهن على توافر القصد للترحيل القسري للفلسطينيين.

58- وترى اللجنة أن أوامر الإجماع كانت في بعض الأحيان غير واضحة ومربكة، وأن الإطار الزمني الذي أُتيح للسكان المدنيين للجماع بأمان كان غير محدد أو غير كافٍ، وخاصة فيما يتصل بعمليات الإجماع الواسعة النطاق.

59- كما وجدت اللجنة أنه كانت توجد فوضى على طول طرق الإجماع، بما في ذلك نقاط التفتيش المتعددة للقوات الأمنية الإسرائيلية، وخطر الموت أو الإصابة، ونقص وسائل النقل، وعدم الاهتمام الكافي بالأشخاص الذين هم في حالة ضعف. وقد وثقت اللجنة مضايقات واعتداءات محددة على الأشخاص الذين جرى إجلاؤهم، بما في ذلك إجبار الفلسطينيين من جميع الأعمار ومن الجنسين على التجرد من الملابس تحت تهديد السلاح أثناء عمليات الإجماع والسير لفترات طويلة بدون ملابس. وتشير هذه الممارسات إلى أن القوات الأمنية الإسرائيلية قد تعمدت إيقاع المشقة بالسكان المدنيين خلال عمليات الإجماع. كما جرى إعاقة بعض عمليات الإجماع بسبب تهديدات حماس وهجماتها ضد الأشخاص الراغبين في المغادرة⁽⁵⁴⁾.

60- وبينما كانت عمليات الإجماع تجري مجراها، واصلت القوات الأمنية الإسرائيلية مهاجمة المناطق المسماة مناطق آمنة، بما في ذلك خان يونس ورفح. وقد أسفرت تلك الهجمات عن سقوط ضحايا، بما في ذلك مقتل مدنيين لم يكونوا يشاركون بشكل مباشر في الأعمال العدائية. وفي الوقت نفسه، فإن الخسائر البشرية الهائلة والدمار الهائل الذي أحدثته القوات الأمنية الإسرائيلية في المناطق التي جرى إخلاؤها قد خلق أوضاعاً جرى معها تجريف مناطق سكنية بأكملها ولم يعد للأسر منازل تعود إليها.

61- ووثقت اللجنة تصريحات لمسؤولين إسرائيليين يجردون الفلسطينيين في غزة من إنسانيتهم، ويصورون جميع الفلسطينيين في غزة على أنهم مقاتلون من حماس أو مؤيدون لحماس، ويتحدثون عن نكبة ثانية، ويقترحون تهجير السكان المدنيين إلى خارج قطاع غزة وإعادة إنشاء المستوطنات الإسرائيلية⁽⁵⁵⁾. وتلاحظ اللجنة أنه على الرغم من تحذير أفيد بأن المستشار القانوني للحكومة الإسرائيلية قد أصدره إلى الوزراء الإسرائيليين في 14 تشرين الثاني/نوفمبر 2023⁽⁵⁶⁾، لم تتخذ السلطات أي إجراء. وتدرك اللجنة أن التصريحات لا تدل بالضرورة على وجود سياسة عامة ولكنها تعتبر أن التصريحات التي تتضمن تحريضاً على العنف والتمييز والكراهية قد تكون لها علاقة سببية بارتكاب انتهاكات للقانون الدولي، بما في ذلك جرائم الحرب.

(53) انظر الرابط: <https://x.com/AvichayAdraee/status/1712846493747495223?s=20> (باللغة العربية).

(54) انظر الرابط: <https://twitter.com/AvichayAdraee/status/1713478861827026955?s=20> (باللغة العربية)؛ والرابط: <https://www.youtube.com/watch?v=HaTmx9LPBJE> (باللغة العربية).

(55) انظر الرابط: <https://twitter.com/ArielKallner/status/1710769363119141268> (باللغة العبرية)؛ والرابط: https://www.instagram.com/reel/CzhsEN7o-b4/?utm_source=ig_web_button_share_sheet.

(56) انظر الرابط: https://www.mako.co.il/news-politics/2023_q4/Article-438a607a63acb81026.htm (باللغة العبرية).

هاء - الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية

62- في الفترة ما بين يومي 7 تشرين الأول/أكتوبر و31 كانون الأول/ديسمبر 2023، قُتل في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، 308 فلسطينيين - من بينهم 80 فتى - منهم 300 على أيدي القوات الإسرائيلية و8 على أيدي المستوطنين. وتجاوزت أعداد القتلى في الضفة الغربية خلال تلك الفترة الزمنية جميع الأعداد السنوية للقتلى المسجلة منذ أن بدأ مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في جمع البيانات عن الخسائر البشرية في عام 2005. ففي الفترة من 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 إلى 30 نيسان/أبريل 2024، قتلت القوات الإسرائيلية 457 فلسطينياً، من بينهم 112 فتى، بينما قتل المستوطنون 10 فلسطينيين، من بينهم فتیان، في جميع أنحاء الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية⁽⁵⁷⁾. ولاحظت اللجنة حدوث زيادة في عمليات التفتيش والاعتقال العسكرية الواسعة النطاق في جنين ونابلس وطولكرم في الضفة الغربية.

63- ورصدت اللجنة حدوث طفرة في اعتداءات المستوطنين على التجمعات السكانية الفلسطينية بعد 7 تشرين الأول/أكتوبر مباشرة. وربما تكون عدة تطورات قد أسهمت في هذه الزيادة، بما في ذلك تجنيد آلاف المستوطنين بصفة أفراد احتياط في القوات الأمنية الإسرائيلية، وتسليح وتعبئة المستوطنين لأداء الخدمة العسكرية النظامية في كتائب متخصصة توجد مقرها في الضفة الغربية، وإنشاء وتسليح ميليشيات شبه عسكرية إضافية في المستوطنات، وتخفيف وزير الأمن القومي، إيتمار بن غفير، من لوائح تسجيل رخص السلاح. وقد كلف مجلس حقوق الإنسان، في قراره 32/55، اللجنة بالتحقيق في عنف المستوطنين في الأرض الفلسطينية المحتلة وتقديم تقرير عن ذلك في حزيران/يونيه 2025.

64- ووجدت اللجنة أنه في 24 تشرين الثاني/نوفمبر 2023، قام أفراد مجموعة مسلحة فلسطينية بقتل شخصين اشتبهوا في تعاونهما مع القوات الأمنية الإسرائيلية في طولكرم بالضفة الغربية وندسوا جثتيهما. وجرى إعدام الضحيتين شقاً أمام الحشود المبتهجة التي صورت بالفيديو عملية إعدامهما. وقد جُرد إحدى الضحيتين من ملابسه ووضعت جثته في حاوية قمامة، بعد شنقه علناً.

واو - العنف الجنسي والعنف الجنساني

65- وثقت اللجنة كثيراً من الحوادث التي استهدفت فيها القوات الأمنية الإسرائيلية الفلسطينيين بشكل منهجي وأخضعتهم للعنف الجنسي والعنف الجنساني (القائم على نوع الجنس) عبر الإنترنت وبصورة فعلية منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر، بما في ذلك عن طريق الإجبار على التجرد من الملابس العلني وعلى الظهور العاري العلني، والتعذيب والإيذاء الجنسيين، والإذلال والتحرش الجنسيين. ووقعت هذه الأحداث أثناء العمليات البرية، بالتزامن مع عمليات الإجلاء والاعتقالات. وبالاستناد إلى شهادات الشهود وإلى مقاطع الفيديو والصور الفوتوغرافية التي جرى التحقق منها، وجدت اللجنة أن العنف الجنسي قد ارتكب في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة خلال عمليات الإجلاء، وقبل عمليات الاعتقال أو أثناءها، وفي منازل المدنيين، وفي ملجأ للنساء والبنات. ونُفذت الأفعال الجنسية بالقوة، بما في ذلك تحت التهديد والترهيب وغير ذلك من أشكال الإكراه، في ظروف قسرية بطبيعتها نتيجة للنزاع المسلح ووجود جنود إسرائيليين مسلحين.

66- وفرضت القوات الأمنية الإسرائيلية ممارسة الإجبار على التجرد من الملابس العلني وعلى الظهور العاري العلني في كثير من المواقع، في ظروف مهينة، بما في ذلك تعصيب أعين الضحايا، أو تركيعهم، أو تقييد أيديهم خلف ظهورهم بملابسهم الداخلية؛ واستجوابهم أو تعرضهم للإساءة اللفظية أو الجسدية

(57) انظر الرابط: <https://www.ochaopt.org/data/casualties>.

أثناء تجريدهم من ملابسهم كلياً أو جزئياً؛ وإكراههم على القيام بحركات جسدية وهم عراة؛ وتصويرهم بالفيديو أو أخذ صور فوتوغرافية لهم من جانب القوات الأمنية الإسرائيلية في ظروف مهينة ونشر صورهم. كما أُجبر الفلسطينيون على مشاهدة أفراد من أسرهم ومجتمعاتهم وهم يتجردون من ملابسهم على الملأ ويسيروا مجردين من ملابسهم كلياً أو جزئياً مع إخضاعهم في الوقت نفسه للتحرش الجنسي.

67- وعلى الرغم من إخضاع الضحايا من الإناث والذكور على السواء لأشكال مختلفة من العنف الجنسي، فإن الرجال والفتيان كانوا يُستهدفون بطرق خاصة. فالذكور وحدهم هم الذين جرى أخذ مقاطع فيديو لهم وتصويرهم مراراً وتكراراً من جانب الجنود أثناء إجبارهم على التجرد من الملابس العلني وعلى الظهور العاري العلني وتعرضهم للتعذيب الجنسي والمعاملة اللاإنسانية أو القاسية. كما استُهدفت النساء الفلسطينيات وجرى إخضاعهن للعنف النفسي والتحرش الجنسي عبر الإنترنت، بالإضافة إلى التشهير بالمعتقلات وتشويه سمعتهن، وتعرضهن لكتابات على الجدران ذات طابع جنساني وجنسي، بما في ذلك ما حدث في ملجأ للنساء في غزة جرى استهدافه بشكل مباشر. وقام أيضاً الجنود الإسرائيليون بالنقاط مقاطع فيديو لأنفسهم وهم يتهربون المنازل، بما في ذلك الأدرج الملبئة بالملابس الداخلية، للسخرية من النساء الفلسطينيات وإذلالهن، مشيرين إلى النساء العربيات على أنهن "عاهرات". وتخلص اللجنة، بالاستناد إلى ظروف هذه الأفعال وسياقها، إلى أن العنف الجنساني الموجه ضد النساء الفلسطينيات كان القصد منه إذلال السكان الفلسطينيين بأسرهم وإهانتهم.

68- وتلاحظ اللجنة وجود عوامل مشددة للعقوبة فيما يخص ارتكاب هذه الجرائم الجنسانية (القائمة على نوع الجنس). أولاً، فإن السياق الاجتماعي والمعياري المحدد الذي ارتكبت فيه هذه الأفعال يتضمن حساسيات ثقافية ودينية قوية مرتبطة بالخصوصية والعري وأهمية الحجاب، حيث يمكن أن يكون للوصم والإقصاء الاجتماعي تداعيات عميقة على مستوى الفرد والمجتمع المحلي، وخاصة في حالة النساء والفتيات. ثانياً، من الصعب إلى أبعد حد أن يُزال من الإنترنت المحتوى الرقمي المهين الذي يُنشر على الإنترنت، والذي يصل إلى جمهور عالمي.

69- واستناداً إلى الطريقة التي ارتكبت بها هذه الأفعال، بما في ذلك تسجيل هذه المواد بالفيديو وتصويرها ونشرها على الإنترنت، بالاقتران مع كون الكثير من الحالات التي استخدمت فيها أساليب مماثلة قد لوحظت في أماكن متعددة، تخلص اللجنة إلى أن الإجبار على التجرد من الملابس العلني وعلى الظهور العاري العلني والأنواع الأخرى من الانتهاكات التي ارتكبتها الأفراد العسكريون الإسرائيليون قد حدثت إما بأمر من رؤسائهم أو بتغاضٍ منهم. وكان القصد من هذه الأفعال هو إذلال وإهانة الضحايا والمجتمع الفلسطيني بشكل عام عن طريق تكريس القوالب النمطية المرتبطة بنوع الجنس والتي تخلق شعوراً بالخزي، والخضوع، وفقدان الرجولة، والدونية. ومن الواضح أن هذا العنف هو جزء من الاستهداف الأوسع نطاقاً للفلسطينيين وإساءة معاملتهم، كما أن هذا الاستهداف قد مكن من تحقيقه.

زاي - التأثير على الأطفال

70- حتى 30 نيسان/أبريل، أكدت وزارة الصحة في غزة أن أكثر من 7 300 طفل غزوي قد قُتلوا، وأن الآلاف لا يزالون مجهولي الهوية وأن 12 332 طفلاً قد أصيبوا بجروح⁽⁵⁸⁾. وبالإضافة إلى ذلك، يوجد الآلاف من الأطفال المفقودين، ومن المحتمل أن يكون الكثير منهم مدفونين تحت أنقاض المباني

(58) انظر الرابط: <https://t.me/MOHMediaGaza/5405>, <https://t.me/MOHMediaGaza/5401>.

المدمة. وقد تعرقلت جهود الإنقاذ بسبب الغارات الجوية والتوغلات البرية، ونقص معدات الإنقاذ، وندرة الوقود اللازم للمركبات والمعدات، ومحدودية قدرات الاتصالات أو انعدامها⁽⁵⁹⁾.

71- وقد أسفرت الهجمات على المباني السكنية عن نشوء تحديات بدنية وعاطفية وإدراكية كبيرة غيرت حياة الأطفال المتضررين، حيث جرى انتشار الكثيرين منهم من تحت الأنقاض وهم مصابون بإصابات خطيرة. ووتقت اللجنة عدة حالات لأطفال أصيبوا بسبب الغارات الجوية أو القصف، بما في ذلك حالة طفل عمره 3 سنوات فقد ساقه نتيجة هجوم على مدرسة تابعة لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) في تشرين الثاني/نوفمبر 2023. وقُتل كلا والديه وشقيقه الأصغر في تشرين الأول/أكتوبر 2023. وجرى بتر طرف واحد أو أكثر من أطراف نحو 1 000 طفل بحلول نهاية تشرين الثاني/نوفمبر 2023⁽⁶⁰⁾، حيث جرى إجراء بعض هذه العمليات بدون تخدير. كما أثرت الهجمات تأثيراً شديداً على البنية التحتية التي لا بد منها لرعاية الأطفال، بما في ذلك المستشفيات والمدارس والخدمات الأساسية، ما أدى إلى زيادة عدد الوفيات والافتقار إلى العلاج المناسب للمصابين. وستستمر الآثار الصحية والتعليمية والاجتماعية على الأطفال قائمة مدى الحياة وستؤثر على الأجيال القادمة. وتشعر اللجنة بالقلق إزاء التأثير النفسي الطويل الأجل على الأطفال الذين يعانون على نحو متزايد من أعراض الاضطراب اللاحق للصدمة.

72- وقد أدت الهجمات التي شنتها القوات الأمنية الإسرائيلية على المناطق السكنية المكتظة بالسكان وعلى مخيمات اللاجئين إلى فقدان آلاف الأطفال لأحد والديهم أو كليهما وانفصالهم عن أسرهم في ظل فوضى الأعمال العدائية. وحتى شباط/فبراير 2024، كان يوجد ما لا يقل عن 17 000 طفل غير مصحوبين بوالديهم أو منفصلين عنهم⁽⁶¹⁾. ووفقاً لوزارة الصحة في غزة، فقد ما لا يقل عن 15 173 طفلاً في غزة أحد الوالدين أو كليهما منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر⁽⁶²⁾.

خامساً - التحليل القانوني

73- خلصت اللجنة، فيما يتعلق بالتحقيق الذي أجرته في هجوم 7 تشرين الأول/أكتوبر، إلى أن أعضاء الجناح العسكري لحركة حماس والأجنحة العسكرية للجماعات المسلحة الفلسطينية الأخرى ومدنيين فلسطينيين قد ارتكبوا جرائم حرب، فضلاً عن انتهاكات وتجاوزات للقانون الدولي والإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

74- ووجدت اللجنة أن جرائم حرب متمثلة في توجيه هجمات متعمدة ضد المدنيين والقتل أو القتل العمد قد ارتكبت بإطلاق النار على سكان الكيبوتسات ومواقع مدنية أخرى وقتلهم، بمن في ذلك نساء وأطفال مسنون، وبإطلاق القذائف بشكل عشوائي على المناطق المأهولة بالسكان في إسرائيل. كما وجدت اللجنة أن جرائم حرب تتمثل في التعذيب والمعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة وتدمير ممتلكات الخصم أو الاستيلاء عليها قد ارتكبت.

(59) انظر الرابط: <https://www.unicef.org/sop/media/3461/file/UNICEF%20in%20the%20State%20of%20Palestine%20Escalation%20Humanitarian%20Situation%20Report%20No.15.pdf>

انظر أيضاً الرابط: <https://news.un.org/en/story/2024/05/1149256>

(60) انظر الرابط: <https://www.ungeneva.org/en/news-media/bi-weekly-briefing/2023/12/press-briefing-united-nations-information-service>

(61) انظر الرابط: <https://www.unicef.ch/en/current/statements/2024-02-02/gaza-17-000-children-separated-their-parents>

(62) انظر الرابط: <https://t.me/MOHMediaGaza/5413>

- 75- ووجدت اللجنة أن تدنيس الجثث عن طريق الحرق والتشويه وقطع الرأس يشكل جريمة حرب تتمثل في الاعتداء على الكرامة الشخصية. ووقفت اللجنة أيضاً على حدوث تدنيس جنسي لجثث الإناث والذكور على السواء، بما في ذلك عرض جثث مجردة من الملابس.
- 76- ووجدت اللجنة أن جريمة الحرب المتمثلة في أخذ الرهائن قد ارتكبت وأنها، في معظم الحالات، قد اقترنت بالاعتداء على الكرامة الشخصية والمعاملة اللاإنسانية، بما في ذلك العنف الجنسي والعنف الجنساني، مثل الاعتداء والتحرش والترهيب ضد النساء اللاتي اختُطفن في إسرائيل واقتدن إلى غزة.
- 77- ووجدت اللجنة أن أفعال عنف جنسي قد ارتكبت في 7 تشرين الأول/أكتوبر في إسرائيل، بما في ذلك في مهرجان نوبا، وعلى الطريق 232، وفي قاعدة "ناحال عوز" العسكرية، وفي كيبوتسات "كفار عزة" و"نير عوز" و"ريئيم".
- 78- ووجدت اللجنة أن أفراد الجناحين العسكريين لحماس والجهاد الإسلامي الفلسطيني قد انتهكوا مبدأ التمييز عندما هاجموا وقتلوا وجرحوا السكان المدنيين وأطلقوا عمداً الصواريخ وقذائف الهاون من غزة على إسرائيل.
- 79- ووجدت اللجنة أيضاً أن القوات الأمنية الإسرائيلية قد انتهكت مبادئ التمييز والتناسب والتحوط عندما أطلقت قذائف على منزل كان يُحتجز فيه رهائن مدنيون إسرائيليون في كيبوتس "بيئيري" ووجهت نيران المروحيات نحو رهينة مدني من "نير عوز".
- 80- وفيما يتصل بالتحقيق الذي أجرته اللجنة في الهجمات والعمليات الإسرائيلية في غزة والأرض الفلسطينية المحتلة، وجدت اللجنة أن السلطات الإسرائيلية وأفراد القوات الأمنية الإسرائيلية قد ارتكبا جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية وانتهاكات للقانون الدولي الإنساني وللقانون الدولي لحقوق الإنسان.
- 81- ووجدت اللجنة أنه جرى ارتكاب جرائم الحرب المتمثلة في استخدام التجويع كأسلوب من أساليب الحرب؛ والقتل أو القتل العمد؛ وتعمد توجيه الهجمات ضد المدنيين والأعيان المدنية؛ والترحيل القسري؛ والعنف الجنسي؛ والاعتداء على الكرامة الشخصية؛ والعنف الجنسي والعنف الجنساني اللذين يصلان إلى حد التعذيب أو المعاملة اللاإنسانية والقاسية.
- 82- ووجدت اللجنة أن إسرائيل باستخدام العديد من الإجراءات، بما في ذلك فرض الحصار، قد فرضت العقاب الجماعي على السكان الفلسطينيين في غزة، في انتهاك مباشر للقانون الدولي الإنساني.
- 83- ووجدت اللجنة أن من المتوقع وجود مدنيين في المناطق التي استهدفتها القوات الأمنية الإسرائيلية؛ ومع ذلك، فقد تعمدت هذه القوات الإسرائيلية توجيه هجماتها ضد السكان المدنيين والأعيان المدنية، بما في ذلك أماكن العبادة، مع علمها بذلك، في انتهاك مباشر لمبادئ التمييز والتناسب والتحوط والحماية الخاصة للنساء والأطفال بموجب القانون الإنساني الدولي.
- 84- ووجدت اللجنة أن أركان الجرائم ضد الإنسانية قد تحققت، ألا وهي الهجمات الواسعة النطاق أو المنهجية الموجهة ضد السكان المدنيين في غزة. ووجدت اللجنة أنه جرى ارتكاب جرائم ضد الإنسانية تتمثل في الإبادة؛ والقتل؛ والاضطهاد الجنساني الذي يستهدف الرجال والفتيات الفلسطينيين؛ والترحيل القسري؛ والتعذيب وأشكال المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.
- 85- ووجدت اللجنة أن الحصار والترحيل القسري للسكان، اللذين ضاعف منهما الدمار الواسع النطاق الناجم عن الهجمات والعمليات العسكرية، قد أديا إلى انتهاكات للقانون الدولي لحقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في كل من الحياة الأسرية، والغذاء الكافي، والسكن، والتعليم، والصحة، والضمان الاجتماعي، والمياه وخدمات الصرف الصحي، ما أثر على الأطفال والأشخاص الذين يعيشون في

أوضاع هشة بصورة خاصة. وقد أدت الأضرار التي تتعلق تحديداً بالعمر ونوع الجنس إلى انتهاكات لاتفاقية حقوق الطفل وللحق في عدم التعرض للتمييز المنصوص عليه في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

سادساً - استنتاجات

86- شكّل هجوم 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 نقطة تحول واضحة بالنسبة إلى الإسرائيليين والفلسطينيين على السواء، حيث شكّل لحظة فاصلة قد تغير اتجاه الصراع، مع وجود خطر حقيقي يتمثل في زيادة ترسيخ الاحتلال وتوسيع نطاقه. وفي خضم أشهر من الخسائر واليأس والانتقام والفظائع، كانت النتيجة الملموسة الوحيدة هي مضاعفة المعاناة الهائلة للإسرائيليين والفلسطينيين على السواء، حيث يتحمل المدنيون مرة أخرى وطأة القرارات التي يتخذها من هم في السلطة. ويشكل الأطفال والنساء جزءاً كبيراً من السكان المدنيين، الذين جرى تهميشهم من عملية صنع القرار.

87- وبالنسبة إلى إسرائيل، كان هجوم 7 تشرين الأول/أكتوبر غير مسبوق في تاريخها من حيث الحجم: ففي يوم واحد قُتل واخْتُطف مئات الأشخاص، ما استحضّر صدمة مؤلمة تذكّر بالاضطهاد في الماضي، ليس فقط بالنسبة إلى اليهود الإسرائيليين ولكن أيضاً بالنسبة إلى الشعب اليهودي في كل مكان. كما تأثر الفلسطينيون الذين يحملون الجنسية الإسرائيلية تأثراً عميقاً بهجوم 7 تشرين الأول/أكتوبر.

88- وبالنسبة إلى الفلسطينيين، تمثل العملية العسكرية الإسرائيلية والهجمات الإسرائيلية في غزة أطول وأكبر وأدمى صراع منذ عام 1948. فقد تسببت في وقوع أضرار هائلة وخسائر فادحة في الأرواح، وأثارت الذكريات الأليمة المرتبطة بالنكبة والتوغلات الإسرائيلية الأخرى.

89- وتؤكد اللجنة أنه ينبغي عدم النظر إلى هجوم 7 تشرين الأول/أكتوبر والعملية العسكرية الإسرائيلية اللاحقة في غزة كلاً على حدة. والطريقة الوحيدة لوقف جولات العنف المتكررة، بما في ذلك العدوان والانتقام من كلا الجانبين، هو ضمان الالتزام الصارم بالقانون الدولي، بما في ذلك: إنهاء الاحتلال الإسرائيلي غير القانوني للأراضي الفلسطينية؛ وإنهاء التمييز والقمع ضد الشعب الفلسطيني وإنهاء إنكار حقه في تقرير المصير؛ وضمان السلام والأمن للإسرائيليين والفلسطينيين على السواء.

90- وفيما يتصل بهجوم 7 تشرين الأول/أكتوبر، تخلص اللجنة، بالاستناد إلى أسس معقولة، إلى أن أفراد الأجنحة العسكرية لحركة حماس وغيرها من الجماعات المسلحة الفلسطينية، هم والمدنيون الفلسطينيون الذين شاركوا بشكل مباشر في الأعمال العدائية، قد قاموا عمداً بأعمال قتل وإصابة وإساءة معاملة واحتجاز رهائن وارتكاب أفعال عنف جنسي وعنف جنساني ضد المدنيين، بمن فيهم مواطنون إسرائيليون ورعايا أجانب، وأفراد القوات الأمنية الإسرائيلية، بمن فيهم جنود يُعتبرون خارج نطاق القتال، في كثير من المواقع في جنوب إسرائيل. وتشكل هذه الأفعال جرائم حرب وانتهاكات وتجاوزات للقانون الدولي الإنساني وللقانون الدولي لحقوق الإنسان.

91- وتخلص اللجنة إلى أن المدنيين قد استُهدفوا عمداً، وأن الهجوم كان مديراً ومخططاً له على مدى فترة زمنية طويلة، ما يعكس درجة عالية من التنظيم والتنسيق، وجرى تنفيذه في عدة مواقع في الوقت نفسه أو تقريباً في الوقت نفسه. وقد قادت الهجوم ونسقته حركة حماس ونفذته الأجنحة العسكرية لحركة حماس وستة فصائل فلسطينية أخرى، بمشاركة من بعض المدنيين الفلسطينيين.

92- وقام أعضاء الجناح العسكري لحركة حماس والجماعات المسلحة الفلسطينية الأخرى باختطاف أشخاص، هم بصورة رئيسية من الإسرائيليين، لأخذهم رهائن واقتادوهم إلى غزة، دون اعتبار للسن أو نوع الجنس، من أجل استخدامهم في المفاوضات مع السلطات الإسرائيلية. وجرى إطلاق النار على بعض المختطفين وجرى في بعض الحالات قتلهم. ونُفذ كثير من عمليات الاختطاف باستخدام قدر كبير من العنف البدني والنفسي والجنسي وتضمن معاملة مهينة ومذلة اشتملت، في بعض الحالات، على عرض المختطفين في الشارع.

93- وتعرض الأطفال الإسرائيليون لسوء المعاملة البدنية والعاطفية في هجوم 7 تشرين الأول/أكتوبر. وبالإضافة إلى القتل والجرحى من الأطفال، فقد كثير من الأطفال أحد والديهم أو كليهما. وشهد كثير من الأطفال مقتل والديهم وأشقائهم، كما جرى تصويرهم بالفيديو لأغراض دعائية من جانب الجماعات المسلحة الفلسطينية، التي نشرت فيما بعد مقاطع فيديو تصور الأطفال الإسرائيليين الصغار في أوضاع هشة. وترى اللجنة أنه من الفظيع بشكل خاص أن الأطفال قد استُهدفوا بالاختطاف وأن عدداً منهم اختطفوا بمفردهم.

94- وتخلص اللجنة إلى أن أفراد الجناح العسكري لحركة حماس والجماعات المسلحة الفلسطينية قد استهدفوا النساء، بوسائل من بينها القتل العمد والاختطاف والاعتداء البدني والنفسي والجنسي. وكانت هذه الجرائم متعمدة، وجرى تنفيذها في العديد من الحالات باستخدام العنف، ما تسبب عمداً في معاناة كبيرة وإصابات خطيرة للضحايا. وتلاحظ اللجنة أن النساء، بصورة خاصة، قد تعرضن للعنف القائم على نوع الجنس أثناء إعدامهن أو اختطافهن. واستخدم الجناة الذكور النساء وجثث النساء كغنائم انتصار، وعُرضت على الملاء عمليات اختطاف النساء وتعنيفهن وإذلالهن، سواء في شوارع غزة أو على الإنترنت.

95- وحددت اللجنة أنماطاً تشير إلى ارتكاب العنف الجنسي في عدة مواقع، وخلصت إلى أن النساء الإسرائيليات قد أخضعن لهذه الجرائم على نحو غير متناسب. وقد مكن هجوم 7 تشرين الأول/أكتوبر الجناة من ارتكاب العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس، والذي لم يكن حوادث منعزلة بل جرى ارتكابه بطرق متماثلة في عدة مواقع ومن جانب العديد من الجناة. بيد أن اللجنة لم تجد أدلة موثوقة على أن المسلحين قد تلقوا أوامر بارتكاب العنف الجنسي، وبالتالي لم تتمكن اللجنة من التوصل إلى استنتاج بشأن هذه المسألة. غير أن اللغة التحريضية والإنكار بشأن العنف الجنسي، اللذين لوحظا من جانب كلا الطرفين، يهددان بإسكات الناجين وتشويه سمعتهم، ما يزيد من تفاقم الصدمة والوصم.

96- وتشير اللجنة إلى أن السلطات الإسرائيلية أخفقت في حماية المدنيين في جنوب إسرائيل على جميع الجبهات تقريباً، بما في ذلك الإخفاق في نشر قوات أمنية كافية بسرعة لحماية المدنيين وإجلانهم من المواقع المدنية في 7 تشرين الأول/أكتوبر. وفي عدة مواقع، طبقت القوات الأمنية الإسرائيلية "بروتوكول هانيبال"، ما أسفر عن مقتل ما لا يقل عن 14 مدنياً إسرائيلياً. كما أخفقت السلطات الإسرائيلية أيضاً في ضمان قيام السلطات المعنية وأوائل المنجدين بجمع الأدلة الجنائية بصورة منهجية، ولا سيما فيما يتصل بادعاءات العنف الجنسي، ما يقوض إمكانية اتخاذ إجراءات قضائية وإجراءات المساءلة وتحقيق العدالة في المستقبل.

97- وفيما يتصل بالعمليات العسكرية الإسرائيلية في غزة منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر، تخلص اللجنة إلى أن إسرائيل قد ارتكبت جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية وانتهاكات للقانون الدولي الإنساني وللقانون الدولي لحقوق الإنسان.

98- وتخلص اللجنة إلى أن العدد الهائل من الضحايا المدنيين والتدمير الواسع النطاق للأعيان المدنية والبنية التحتية المدنية الحيوية هما نتيجتان حتميتان للاستراتيجية الإسرائيلية المتعلقة باستخدام القوة خلال الأعمال العدائية، والتي جرى تنفيذها بقصد إحداث أقصى قدر من الأضرار، متجاهلة مبادئ التمييز والتناسب والتحوط، ما يجعلها منتهكة للقانون الدولي والإنساني وللقانون الدولي لحقوق الإنسان. والاستخدام المتعمد من جانب القوات الأمنية الإسرائيلية للأسلحة الثقيلة ذات القدرة التدميرية الكبيرة في المناطق المكتظة بالسكان يشكل اعتداءً متعمداً ومباشراً على السكان المدنيين، الأمر الذي أثر على النساء والأطفال بشكل خاص. وما يؤكد هذا الاستنتاج هو الأعداد الكبيرة والمتزايدة من الضحايا، على مدى الأشهر الماضية، دون أي تغيير في السياسات الإسرائيلية أو الاستراتيجيات العسكرية الإسرائيلية.

99- وقد قتلت القوات الأمنية الإسرائيلية وشوهت عشرات الآلاف من الأطفال، ما أدى إلى إعاقة بدنية دائمة لآلاف الأطفال وصدمة عاطفية طويلة الأمد لجميع الأطفال. ويقع على إسرائيل التزام بموجب القانون الدولي بضمان إعطاء الأولوية لاحتياجات جميع الأطفال، وخاصة العدد الكبير من الأيتام والأطفال المنفصلين عن أسرهم، وتلبية هذه الاحتياجات. ويقع عليها واجب تجنب انفصال الأسر وتسهيل جمع شملها، مع وضع التأثير المحدد الذي يتركه انفصال الأسرة على الأمهات والأطفال في الاعتبار.

100- وتخلص اللجنة إلى أن أوامر الإجماع التي أصدرتها القوات الأمنية الإسرائيلية كانت في بعض الأحيان غير كافية وغير واضحة ومتضاربة ولم توفر الوقت الكافي أو الدعم الكافي لعمليات الإجماع الآمن. وعلاوة على ذلك، فإن المناطق التي جرى إخلاؤها قد تعرضت للهجوم دون إيلاء اعتبار لأولئك الذين لم يتمكنوا من الإجماع أو لم يرغبوا فيه، كما أن الأشخاص الذين جرى إجلاؤهم كانوا يُستهدفون على طول طرق الإجماع وفي المناطق الآمنة المحددة. والمدنيون الذين يختارون عدم الإجماع لا يفقدون وضعهم المحمي بموجب القانون الدولي. وعلاوة على ذلك، برهنت تصريحات المسؤولين الإسرائيليين على توافر القصد للترحيل القسري للسكان.

101- وقد دأبت السلطات الإسرائيلية على عرض أهدافها العسكرية على أنها تتمثل في التدمير الكامل لحماس، وإطلاق سراح الرهائن الإسرائيليين، ومنع التهديدات المستقبلية لدولة إسرائيل انطلاقاً من غزة، ومع ذلك فإن أفعالها وعواقب أفعالها تشير إلى دوافع أخرى، بما في ذلك الانتقام والعقاب الجماعي. وتعكس البيانات التي أدلى بها المسؤولون الإسرائيليون سياسة وممارسة التدمير الواسع النطاق، بما في ذلك قتل أعداد كبيرة من المدنيين والترحيل القسري. وخلصت اللجنة إلى أن البيانات التي أدلى بها المسؤولون الإسرائيليون، وخاصة البيانات التي تهدف إلى تجريد الفلسطينيين من إنسانيتهم بشكل منهجي، وخصوصاً الرجال والفتيان الفلسطينيين، والدعوة إلى العقاب الجماعي، ترقى إلى مستوى التحريض وقد تشكل جرائم دولية خطيرة أخرى.

102- وتخلص اللجنة إلى أن إسرائيل قد استخدمت التجويع كأسلوب من أساليب الحرب، وهو تدبير سيؤثر على صحة جميع سكان غزة لعقود قادمة، مع ما له من عواقب سلبية بالغة على الأطفال. وهذه هي جريمة حرب. ووقت كتابة هذا التقرير، كان عدد من الأطفال قد توفوا بالفعل بسبب سوء التغذية الحاد والجفاف. وطوال فترة الحصار المفروض على غزة، استخدمت إسرائيل حجب الضروريات الداعمة للحياة كسلاح، وتحديدًا قطع إمدادات المياه والغذاء والكهرباء والوقود وغيرها من الإمدادات الأساسية، بما في ذلك المساعدات الإنسانية. وتشكل هذه الأفعال عقاباً جماعياً وأعمالاً انتقامية ضد السكان المدنيين، وكلاهما يشكل انتهاكاً واضحاً للقانون الدولي الإنساني.

103- ويشير تواتر وانتشار وخطورة الجرائم الجنسية والجرائم الجنسانية (القائمة على نوع الجنس) المرتكبة ضد الفلسطينيين منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة إلى أن أشكالاً محددة من العنف الجنسي والعنف الجنساني هي جزء من إجراءات عمل القوات الأمنية الإسرائيلية. وتعرض الرجال والفتيان الفلسطينيون إلى أفعال اضطهاد محددة يقصد بها معاقبتهم انتقاماً منهم على الجرائم التي ارتكبت في 7 تشرين الأول/أكتوبر. والطريقة التي ارتكبت بها هذه الأفعال، بما في ذلك تسجيلها بالفيديو وتصويرها، بالاقتران مع حالات مماثلة جرى توثيقها في العديد من المواقع، تقود اللجنة إلى الاستنتاج بأن الإكراه على التجرد من الملابس العلني وعلى الظهور العاري العلني وأنواع أخرى من الانتهاكات ذات الصلة هي أفعال إما أمرت بها السلطات الإسرائيلية أو تغاضت عنها.

104- ويشكل العنف الجنسي والعنف الجنساني عنصراً رئيسياً في إساءة معاملة الفلسطينيين، يقصد به إذلال المجتمع ككل. ويرتبط ذلك ارتباطاً جوهرياً بالسياق الأوسع المتمثل في عدم المساواة والاحتلال المطول الذي وفر الأوضاع والأساس المنطقي للجرائم الجنسانية من أجل زيادة إبراز خضوع الشعب المحتل. وتشير اللجنة إلى أنه يجب التصدي لهذه الجرائم عن طريق معالجة الأسباب الجذرية، أي عن طريق تفكيك الهياكل التي ظلت تاريخياً قمعية هي ونظام التمييز المؤسسي ضد الفلسطينيين واللذين يكمنان في جوهر الاحتلال.

105- وقد استمر الوضع في الضفة الغربية في التدهور، حيث تجاوز عدد القتلى الفلسطينيين الذين سقطوا منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر عدد القتلى الذين سقطوا خلال أي فترة أخرى منذ عام 2005. ويرتبط ارتفاع عدد القتلى بالعديد من العمليات العسكرية التي تقوم بها القوات الأمنية الإسرائيلية والتي تتسم بالعسكرة الشديدة وتساعد هجمات المستوطنين العنيفة على التجمعات الفلسطينية، والتي كثيراً ما تجري بمساعدة من القوات الأمنية الإسرائيلية أو بتغاضٍ منها.

106- وتدرك اللجنة التقارير والادعاءات الصادرة عن القوات الأمنية الإسرائيلية التي تشير إلى أن الجناح العسكري لحركة حماس وغيرها من الجماعات المسلحة غير الحكومية في غزة تعمل من داخل المناطق المدنية. وتكرر اللجنة التأكيد على ضرورة قيام جميع أطراف النزاع، بما في ذلك القوات الأمنية الإسرائيلية والأجنحة العسكرية لحركة حماس والجماعات المسلحة الأخرى غير الحكومية، بالالتزام بالقانون الدولي الإنساني وتجنب زيادة الخطر على المدنيين بفعل استخدام أعيان مدنية لأغراض عسكرية.

107- وتخلص اللجنة إلى أن الأفراد الذين يتحملون أكبر قدر من المسؤولية عن الجرائم والانتهاكات والتجاوزات الدولية التي حققت فيها اللجنة هم كبار أعضاء القيادة السياسية والعسكرية لحركة حماس والجماعات المسلحة الفلسطينية الأخرى وغرفة العمليات المشتركة الفلسطينية وكبار أعضاء القيادة السياسية والعسكرية لحكومة إسرائيل، بمن فيهم أعضاء مجلس الوزراء الإسرائيلي المصغر لشؤون الحرب واللجنة الوزارية للأمن القومي والوزراء الآخرون في الحكومة وقادة القوات الأمنية الإسرائيلية. وستواصل اللجنة تحقيقاتها التي تركز على المسؤولية الجنائية الفردية ومسؤولية القيادة.

سابعاً- التوصيات

108- توصي اللجنة بقيام حكومة إسرائيل بما يلي:

(أ) الإنهاء الفوري للهجمات التي تؤدي إلى قتل وتشويه المدنيين في غزة، وإنهاء الحصار المفروض على غزة، وتنفيذ وقف إطلاق النار، وضمان حصول الأفراد الذين دُمّرت ممتلكاتهم

بشكل غير قانوني على التعويضات، وضمان الوصول الفوري للضروريات الأساسية ذات الأهمية البالغة لصحة ورفاه السكان المدنيين إلى المحتاجين إليها؛

(ب) ضمان جعل قواعد الاشتباك الموضوعية للعسكريين وأفراد الأمن تمتثل امتثالاً صارماً للمعايير الدولية، والتحقيق مع مرتكبي انتهاكات القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان ومقاضاتهم ومعاقبتهم، ونشر قواعد الاشتباك وتقارير التحقيقات في الانتهاكات؛

(ج) ضمان تقييم الأضرار المتعلقة تحديداً بالعمى ونوع الجنس، وتطبيق تدابير وقائية تستند إلى تقييمات المخاطر المبنية على نوع الجنس والمركزة على الأطفال من أجل منع إلحاق الضرر بالسكان المدنيين أثناء التخطيط للعمليات العسكرية وتنفيذها؛

(د) وقف ممارسات الإكراه على التجرد من الملابس العلني وعلى الظهور العاري العلني، والتفتيش الجسدي الحميم، ونزع حجاب النساء، والإساءة إلى الفلسطينيين من جميع الأعمار ومن الذكور والإناث والتحرش بهم، سواء عبر الإنترنت أو بصورة فعلية، وتقديم المسؤولين عن هذه الأفعال إلى العدالة، والتصدي للهياكل والمعتقدات التمييزية التي تمكّن من ارتكاب هذه الانتهاكات من أجل منع تكرارها؛

(هـ) ضمان السماح لجميع الفلسطينيين الذين أُجبروا على النزوح أو الذين جرى إجلاؤهم بالعودة الآمنة إلى منازلهم ومساعدتهم في ذلك، وضمان إعادة إعمار غزة، بما يتماشى مع التزاماتها القانونية؛

(و) ضمان معاملة جميع الفلسطينيين الذين جرى اعتقالهم و/أو احتجازهم معاملة إنسانية، والإبلاغ عن حالتهم الصحية وسلامتهم؛ والسماح بزيارات اللجنة الدولية للصليب الأحمر، والاتصال بالأسر وتلقي العناية الطبية، وضمان معاملتهم بما يتوافق مع القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان؛

(ز) الامتثال الكامل والفوري لأوامر محكمة العدل الدولية الصادرة في 26 كانون الثاني/يناير و 28 آذار/مارس بشأن التدابير المؤقتة لضمان توفير جميع الخدمات الأساسية والمساعدات الإنسانية لغزة دون عوائق، وضمان عدم ارتكاب الجيش لأفعال تشكل انتهاكاً لحقوق الفلسطينيين في غزة، امتثالاً لالتزاماته بموجب اتفاقية منع الإبادة الجماعية؛

(ح) ضمان إجراء تحقيقات نزيهة وعادلة، بما يتماشى مع مبادئ القانون الدولي لحقوق الإنسان، في الجرائم المرتكبة في 7 تشرين الأول/أكتوبر وكذلك، حسب الحالة، مقاضاة الأشخاص الذين اعتقلوا في إسرائيل في إطار محاكمات علنية؛

(ط) السماح للجنة بالوصول إلى الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وخاصة غزة، وإسرائيل لتمكين اللجنة من إجراء تحقيقات كاملة ونزيهة ومستقلة، امتثالاً لأمر محكمة العدل الدولية بشأن التدابير المؤقتة الصادر في 24 أيار/مايو 2024؛

(ي) تلبية احتياجات الصحة النفسية للناجين وأفراد المجتمع الذين شردوا في الأرض الفلسطينية المحتلة وإسرائيل في أعقاب هجوم 7 تشرين الأول/أكتوبر، مع إيلاء اهتمام خاص للأطفال والنساء وكبار السن والأجانب والرهائن المفرج عنهم.

109- توصي اللجنة بقيام حكومة دولة فلسطين وسلطات الأمر الواقع في غزة بما يلي:

(أ) ضمان الإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع الرهائن المحتجزين في غزة، وضمان حمايتهم، بما في ذلك حمايتهم من العنف الجنسي والعنف الجنساني؛ والإبلاغ عن وضعهم

الصحي وسلامتهم، والسماح بزيارات اللجنة الدولية للصليب الأحمر وبالاتصال بأسرهم والعناية الطبية بهم، وضمان معاملتهم بما يتوافق مع القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان؛

(ب) وقف جميع عمليات الإطلاق العشوائي للصواريخ وقذائف الهاون وغيرها من الذخائر على السكان المدنيين؛

(ج) إجراء تحقيق شامل ونزيه في انتهاكات القانون الدولي ومقاضاة مرتكبيها، بما في ذلك الانتهاكات التي ارتكبتها أعضاء الأجنحة العسكرية لحركة حماس والجماعات المسلحة الفلسطينية الأخرى غير الحكومية في جنوب إسرائيل وفي الأرض الفلسطينية المحتلة في 7 تشرين الأول/أكتوبر ومنذ ذلك الحين، والتحقيق في الانتهاكات المرتكبة ضد المشتبه في مساعدتهم لإسرائيل ومقاضاة مرتكبيها؛

(د) اتخاذ تدابير عاجلة للتحقيق مع الأفراد المسؤولين عن جميع أشكال العنف الجنسي ومقاضاتهم، والامتناع عن تشويه سمعة الناجين وشهود العنف الجنسي؛

(هـ) تجنب استخدام الأعيان أو الممتلكات المدنية لأغراض عسكرية، بما يتماشى مع جميع الالتزامات القائمة بموجب القانون الدولي الإنساني، وتنفيذ فصل واضح للأنشطة العسكرية عن المناطق المدنية.

110- توصي اللجنة بقيام مجلس الأمن بما يلي:

(أ) أن يطلب من حكومة إسرائيل، في ضوء التهديد المستمر للسلام والأمن الدوليين الذي يشكله النزاع وخطورة الجرائم المعنية، بأن تقوم فوراً، بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، بتنفيذ وقف إطلاق النار وإنهاء الحصار المفروض على غزة، وضمان إيصال المساعدات الإنسانية، ووقف استهداف المدنيين والبنية التحتية المدنية، وأن يطلب منها أيضاً الإفراج غير المشروط عن الرهائن؛

(ب) أن يؤكد من جديد حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير.

111- وتوصي اللجنة بأن يُدرج الأمين العام إسرائيل في مرفقات التقرير السنوي القادم بشأن الأطفال والنزاع المسلح، وفقاً لقرار مجلس الأمن **1379(2001)** والقرارات اللاحقة، وبأن يُضفي الطابع المؤسسي على فرقة العمل القطرية المعنية بالرصد والإبلاغ في الأرض الفلسطينية المحتلة⁽⁶³⁾.

112- توصي اللجنة بقيام جميع الدول الأعضاء بما يلي:

(أ) أن تكفل امتثال جميع الدول الأطراف لجميع الالتزامات التعاهدية، بما في ذلك المادة 1 المشتركة بين اتفاقيات جنيف الأربع، واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، واتفاقية منع الإبادة الجماعية؛

(ب) أن تُجري تحقيقات بموجب الولاية القضائية المحلية والعالمية في الجرائم الدولية الأساسية المرتكبة خلال النزاع المسلح الحالي.

113- وتوصي اللجنة بأن تدعم جميع الدول الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية مكتب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية وبأن تتعاون معه تعاوناً كاملاً في تحقيقه في الوضع في دولة فلسطين.